ملف البطالــة

البطالــة والتشغيـل في اقتصــاد ريعي معــوق

أ.د.طارق عبد الحسين العكيلي
كلية الاءدارة والاءقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المقدمة:

تهدف هذه الورقة الى تقديم دراسة تتضمن طرح ثمة فرضية مفادها أن التشغيل والبطالة في الاءقتصادات الريعية لاتتأثرفقط باءمكانات الجهاز الاءنتاجي بل تتأثر أيضا بمتغيرات أخرى

ذات صبغة اجتماعية تفرزها البنية الريعية ذاتها ،كما تهدف الى التأكيد على ثمة حقائق ، يرى الباحث أنها _ لسبب أو أخر_ تغيب عن أذهان المعنيين بالتنمية البشرية والتشغيل في البلاد النامية، لكن غياب هذه الحقائق أو تجاهلها ،كثيراما يدفع المعنيين الى مقاربة أو تلمس خطوات وحلول قد تبتعد بدرجة أو أخرى عن الواقع الذي يسعون لمعالجته. ان خطورة منهجية المحاكا ة،تكمن في أنها قد تفضي الى رؤية وحلول تفتقر الى المصداقية ، وتؤدي بالتالي الى تكريس المشكلة وتوسيعها بدلا من حلها أو التخفيف من حدتها .

ومن جهة أخرى ، نحن نعتقد أن التأكيد على بعض الحقائق أو اعادة بلورتها يحتاج في أحيان كثيرة الى قدر من الشجاعة والجرأة، خاصة حين يصبح الجهل بها أو تجاهلها مرتبطا بمصالح فئات اجتماعيه وشخوص أو جهات تحقق مكاسب من ادامة الاختلال .

ان المجال المتاح لنا سوف يمكننا فقط من الاشارة الى أبرز المرتكزات المتصلة بالموضوع ، وتبقى هناك ثمة جوانب أخرى متاحة لمزيد من الافاضة والتوسع.

النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة

سواء في البلاد المتقدمة أو النامية _ وبصرف النظر عن مستوى التقدم _ فان حجم ومستوى التشغيل ، هو متغير تابع لحجم النشاط اللاقتصادي ومجالاته ، ولتقنية أو أساليب الانتاج التي يجرى اتباعها .....، بافتراض وجود مرونة وانسجام كافيين في المتغيرات الاخرى ذات العلاقة : مثل حركية العمل وهيكل أو تركيبة قوة العمل وما تتضمنه من مهارات وتخصصات وفئات ،فضلا عن وجود مرونة كافية في الاجور . فعند تحقق الوصف المذكور يصبح حجم التشغيل دالة لحجم ومستوى قاعدة الانتاج وحجم الطلب الفعا ل

ان الاقتصادات المتقدمة لا تعاني من وجود مشاكل جوهرية في القاعدة الانتاجية وفي حركية العمل أو في هيكل وتركيبة قوة العمل ،ولذلك فان مستوى التشغيل _ وبالتالي البطالة _ يتوقف بالضرورة على حجم الطلب الفعال . فعندما يتراجع الطلب الفعال ، تقوم المشاريع الاقتصادية بتقليص النتاجها ، وتستغني عن اعداد من الايدي العاملة ، فتظهر البطالة . وعندئذ فان ادوات السياسة الاقتصادية الحديثة توصي بالقيام بزيادة الانفاق الحكومي على مشاريع الاشغال العامة ،وتخفيض معدلات الفائدة في المصارف لاغراء المستثمرين على الاقتراض.ومن شأن هذه الاجراءات أن تدفع الى زيادة الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) ، بحيث يصبح الطلب الكلي المتحقق كافيا لاعاددة تشغيل العاطلين .

وهكذا فان تذبذب الطلب الكلي الفعال هو الذي يؤدي الى ظهور البطالة في البطالة المتقدمة . وهذه البطالة تتخذ الشكل السافر أو الظاهر في جانبها الاعظم ، لان العاطلون يستطيعون الحصول على اعانات البطالة وغيرها من المنافع الهامشية .
والجدير بالاشارة أيضا ، أن القاعدة الانتاجية والبنية الاقتصادية في البلاد المتقدمة ، من شأ نها أن تفرز _ الى حد بعيد_ أنماطا من القيم الاجتماعية والتوجهات السلوكية والتنظيمية ، التي تتناغم _ بقدر كبير_ مع مستلزمات الاداء الاقتصادي الحديث .
أما في الاقتصادات المتخلفة (أو النامية) ، فان الصورة مختلفة تماما . فحجم التشغيل _ من الناحية المبدئية _ لايتوقف على حجم الطلب الفعال . ذلك لان الطلب الاستهلاكي في البلاد المذكورة مرتفع ومتعطش الى حد بعيد ، والميل الحدي للاستهلاك أعلى نسبيا بالمقارنة مع البلاد المتقدمة . لكن المشكلة تكمن ابتداء في ضمور حجم القاعدة الانتاجية وضألة أعداد وأحجام المشاريع الاقتصادية _ أي ضالة تراكم وتكوين رأس المال الثابت ،التي يمكن التعبير عنها بفكرة نقص العوامل التكميلية
التي تشمل كلا من نقص تكوين وتراكم رأس المال الثابت ونقص المقدرة التنظيمية ، لان الاخيرة تحد من امكانية ايجاد واكتشاف فرص استثمارية جديدة ،وبالتالي امكانات امتصاص البطالة والتوسع في التشغيل .

ومن جهة ثانية ، فان البلاد النامية أو الفقيرة تواجه وضعا خاصا بالمتغير الديموغرافي لا ينسجم مع الامكانات الاقتصادية القائمة. ويتمثل هذا المتغير في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وارتفاع نسبة المشاركة بسبب انخفاض الحد الادنى لسن البدء بالعمل بالمقارنة مع البلاد المتقدمة ...، الامر الذي يؤدي الى تفاقم الاختلال بين عرض العمل من جهة ، والطلب على العمل ،من جهة اخرى . ومما يزيد من حدة هذا الاختلال _ على المستوى الاقليمي _ اتجاهات التوزيع الجغرافي لقوة العمل بفعل الهجرة الداخلية .

ومن جهة ثالثة تواجه البلاد النامية _ بما فيها العراق _ اختلالا في هيكل أو تركيبة قوة العمل
والمقصود بذلك أن مستويات ومهارة الايدي العاملة تحدمن امكانات امتصاصها في المجالات الانتاجية الحديثة ، لان طبيعة الانتاج في هذه المجالات يستلزم اعدادا كبيرة نسبيا من الايدي العاملة الماهرة والمدربة الى جانب اعداد اقل من العمال غير الماهرين ،هذا على حين أن امكانات أجهزة التعليم والتدريب المهني في البلاد النامية محدودة ومشوهة ، بشكل لا يتناسب مع متطلبات الانتاج الحديث ،الامر الذي يحد من التوسع في التشغيل ، وربما يعيق امكانية قيام بعض المشاريع الاقتصادية الحديثة ...، فضلا عن انه يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل في معظم الانشطة الاقتصادية _ وما يعنيه ذلك من وجود نقص في التشغيل أو بطالة مقنعة ، وذلك اذا أجرينا المقارنة مع الانشطة الاقتصادية في البلاد الاكثر تقدما . ومما يزيد من اضطراب هيكل قوة العمل في البلاد النامية ، أن مخرجات جهاز التعليم لاتنسجم _ من الناحية النوعية _ مع مستلزمات التوسع في حجم التشغيل المنتج في القطاعات المتقدمة ..، فجهاز التعليم يعمل على تخريج أعداد كبيرة _ نسبيا _ من المتخصصين في الفروع النظرية والادبية والانسانية ..، مع وجود عجز في المتخرجين في الفروع الاخرى . ويؤدي ذلك في احيان كثيره الى ايجاد أعداد غير قليلة من المثقفين العاطلين الذين غالبا ما تضطر الجهات الرسمية الى امتصاصهم شكليا في الاجهزة الحكومية ، وما يعنيه ذلك من ترهل الاجهزة الحكومية بالبطالة المقنعة وما يصاحب ذلك من صعوبة تشخيص معالم المسؤولية عن المهام وتفشي الفساد وتراخي الاداء . حيث اتضح من خلال دراسة اجريت عن العراق (حول بواعث التوسع في التشغيل في النشاط غير السلعي _ مجلة الدراسات القومية ، العدد/٣ /٢٠٠١.د.طارق العكيلي)

ان السبب الاساس لترهل حجم المثقفين في الخدمات الحكومية ، هو اختلال مخرجات جهاز التعليم . وهذا يعني أن التشغيل في هذه الاجهزه لايمثل دالة لحجم الانجاز المستهدف ، بل يمثل دالة لمخرجات جهاز التعليم . وهذه نتيجة خطيرة من الناحية الاقتصادية .

ومن جهةرابعة ، تتصل امكانات التوسع في تشغيل الايدي العاملة بتقنية الانتاج التي يمكن اتباعها .

وتكفي الاشارة في هذا المجال الى ان الاساليب المكثفة للعمل لاتساعد على انتاج سلع ذات نوعيات مقبولة قادرة على المنافسة في السوق الحديثة ، في معظم الاحيان . ولذلك تتجه المشاريع الى اساليب الانتاج الحديثة ذات التقنية الاحدث التي عادة ما تكون موفرة في استخدام العمل البشري ، ومكثفة لرأس المال (المعدات والمكائن)، الامر الذي يؤشر وجود ثمة تعارض (على الاقل في الامد القصير) بين مستلزمات التنمية ومستلزمات التوسع في التشغيل .

ومن ناحية خامسة ،فان مسألة الاتجاه نحو أساليب الانتاج الموفرة للعمل والمكثفة لرأس المال الثابت ترتبط عمليا باتجلهات هيكل الاجور. والحقيقة أن (نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود) التي طرحها ارثر لويس ، ونيركس ، وغيرهما...، ترى بأن وجود فائض العمل في الريف _ وانخفاض انتاجية العمل الى مستويات متدنية جدا ، يمكن ان يتيح للبلاد النامية سحب اعداد كبيرة من العمال الفائضين من الريف وتشغيلهم بأجور واطئة في القطاع الحديث في المناطق الحضرية . وهذا يفترض أن خط التكلفة سوف يمس منحنى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار أساليب انتاج مكثفة للعمل (أنظر الشكل البياني الملحق). لكن الذي حصل في البلاد النامية (الريعية خاصة)، هو أنها استنفذت جانبا كبيرا من الايرادات العامة (والايرادات الريعية) في توفير مساحة واسعة من مجالات العمل في الاجهزة الحكومية والامنية والقوات المسلحة ، الامر الذي أدى بدوره الى تحريك أنشطة طفيلية وهامشية أخرى ، كالوساطة التجارية والباعة المتجولين .. وغير ذلك .وصار هؤلاء يحققون معدلات دخل أعلى من تلك التي افترضتها نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود . وهذا يعني _ طبقا لمعطيات النظرية الاقتصادية _ تغير مسار ودرجة انحدار خط التكلفة بحيث يمس الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار أساليب انتاج موفرة للعمل (راجع الشكل البياني الملحق) ومكثفة لرأس المال في المشاريع الاقتصادية ، الامر الذي يعني الحد من امكانات توفير فرص عمل واسعة في القطاع الحديث . ورغم ذلك فان وجود المؤسسات الحكومية في المدن (العاصمة خاصة) وما توفره من امكانات لايجاد فرص عمل ، أدى الى تدفق أعداد كبيره من السكان من الريف الى المدن ، بحيث صار سكان المدن (الاصليون) في بعض البلاد النامية يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع سكان المناطق الحضرية ، الامر الذي أدى الى هيمنة وطغيان القيم الريفية والبدوية على المناطق الحضرية . وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٣٩،٢% في سنة ١٩٥٧ الىٰ ٦٣% سنة ١٩٧٧، ثم الى ٦٧% سنة ٢٠٠٤ . وقد استوعبت بغداد لوحدها نسبة ٥٠ % من النازحين من الريف والبادية : (د. طارق العكيلي ، افاق الخصخصة ...، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد الثامن ، ٢٠٠٥)، وقد كان النشاط غير السلعي هوالمجال الرئيسي الذي يعمل فيه النازحون من الريف الى المدن (المصدر السابق).

يمكن ان نستنتج مما تقدم أن البطالة في البلاد النامية –بما في ذلك العراق- هي ذات طبيعة هيكلية structural، أي أنها تتصل بهيكل الاقتصاد ، وليس بالطلب الكلي الفعال كما هو الحال في البلاد المتقدمة .

وحين نأخذ في الاعتبار الحقائق التحليلية المذكورة انفا، يمكننا أن نتصور البطالة الهيكلية (S.U) كمتغير تابع لكل من : المتغير الديموغرافي (DE) ونقص العوامل التكميلية (LC) التي يقع في مقدمتها نقص تكوين وتراكم رأس المال الثابت ، ثم هيكل قوة العمل (Ms) وما

ينطوي عليه من عجز في بعض المهارات والتخصصات وفيض في أخرى ، نتيجة لاختلال بنية جهاز التعليم ، ثم هيكل الاجور (Ws) وما يتضمنه من اتجاهات دفعت الى اتباع أساليب انتاج موفرة للعمل ، ثم تقنية الانتاج (T) التي يفرضها التقدم العلمي الحديث وتدفع اليها بنية الاجور . ويمكن أن نضيف أيضا القيم والمؤسسات values and Institutions(VI) التي هي من افرازات التركيبة السياسية والسكانية . وهذا يعني أنه من الممكن التعبير عن البطالة الهيكلية (S.un) في الاقتصادات النامية ، في صيغة دالة تتضمن المؤشرات المذكورة انفا كما في المعادلة التالية:

S.Un = F (DE, Lc, Ms, Ws, VI….)

ويمكن أن يتفاوت مدى تأثير أي من هذه المؤشرات من بلد الى اخر ، كما أنه من الممكن اضافة متغيرات أخرى حسب ظروف كل بلد نام . ونحن نرى بأن الدالة المذكورة انفا ، مفيدة الى حد بعيد في مجال السياسة الاقتصادية اللازمة لمعالجة قضايا البطالة والتشغيل في البلاد النامية ، وليس الهدف منها أن تكون أداة رياضية لاحتساب حجم البطالة في هذه البلاد ، لان هذه البلاد الدالة تضم أكثر من مؤشر يستعصي على التأشير الكمي ...، لكنها تتيح لنا الاحاطة برؤية متعمقة وواقعية لطبيعة المشكلة ، وتأخذ في الاعتبار أهم المؤشرات التي تحكم مستقبل التحول والتقدم الاقتصادي في البلاد المذكورة .

التشغيل والبطالة ومعطيات الاقتصادالريعي

يقصد بالاقتصاد الريعي ذلك الذي يشكل الريع وشبه الريع ، الجانب الاكبر من المفردات المكونة للدخل القومي ، ويعبر بالتالي عن وجود ضمور نسبي في الانشطة الاقتصادية الحديثة (الصناعة خاصة) ومساهمتها في مفردات الناتج المحلي .

وضمن هذا الوصف فان معظم البلاد النامية تنطوي _ بدرجات متفاوته _ على هياكل اقتصادية ريعية . ويأتي في مقدمتها ، البلاد التي تمتلك مصادر مواد خام هائلة _ كالبترول _ حيث تشكل ايرادات هذه المواد الجانب الاعظم من مكونات الدخل القومي . ويظل اقتصاد البلد الذي ينطبق عليه الوصف المذكور (ريعيا) حتى اذا كان معدل دخل الفرد فيه مرتفعا جدا _ كما هو الحال مثلا في الامارات المتحدة _ما دامت الانشطة الاقتصادية الحديثة (وبخاصة الصناعة) لا تلعب دورا ملموسا في حصيلة الناتج المحلي وحجم التشغيل للايدي العاملة .

ان الملاحظة المذكورة انفا لاتنطوي فقط على وصف اقتصادي محض للبنية ' الريعية ' بل تمتد أيضا الى البعد والتكوين الاجتماعي : ذلك لان زيادة وتوسيع التشغيل في الصناعة والخدمات في البلاد المتقدمة ادى، بمرور الزمن الى افراز أنماط سلوكية وقيم اجتماعية جديدة ، لعل من أهمها : تحييد القناعات الدينية والطائفية وتهميش أو تحييد قيم القرابة (القيم القبلية العشائرية)، الامر الذي أتاح بدوره قبول طروحات ما سمي بحركة التنوير
التي أتاحت بدورها قبول الخيار (العلماني) والممارسة الديموقراطية . ولعل الاهم من ذلك ،هو انه في ظل العلاقات الانتاجية للقطاع الحديث تترسخ القناعة لدى افراد المجتمع بأن المصدر الاساس لدخول الافراد هو المساهمة في الانتاج أي في تحقيق القيم الضافة . ولكن في مقابل ذلك نجد أن البنية الاقتصادية الريعية من شأنها أن تعمل على ترسيخ القيم القبلية والطائفية وبالتالي انقياد الافراد الى مواقف جمعية أسماها ابن خلدون (العصبية).... وليس الى قناعاتهم الفردية .

والاهم من ذلك هو أنه في اطار البنية الاقتصادية الريعية تهيمن على الذهنية الاجتماعية القناعة بأن مصدر الدخل هو على الارجح (الغنيمة) أو المكاسب القدرية .

ومثل هذه الرؤية تقارب الى حد بعيد طبيعة (الريع) نفسه الذي يعتقد بعض الاقتصاديين بأنه يمثل استلاب أو غنيمة أو مكسب قدري.

ولعل الاخطر في هذا المجال ، هو أنه في ظل الاطار الاجتماعي والذهني والسلوكي ، المذكور انفا، تتراجع امكانات بروز المبادرات الفردية التي هي جوهر فئة المنظمين التى كانت تمثل محورا أساسيا في مسار التنمية في البلاد المتقدمة .
وهكذا نجد أنه بينما يتزاحم الافراد للمساهمة في تحقيق القيم المضافة في الاقتصادات المتقدمة ، نرى أن الافراد في الاقتصادات الريعية يتزاحمون للحصول على حصص أكبر من (الغنيمة) .

ونحن نميل الى الاعتقاد بأن هذا التوجه السلوكي والذهنس ، يمارس أثرا على خيارات الافراد وتفضيلاتهم المهنية وبالتالي على التوزيع القطاعي لقوة العمل خاصة في المناطق الحضرية أي في المدن فرغم قناعتنا المبدئية كاقتصاديين بأن التوزيع القطاعي للاستثمار هو الذي يحكم من حيث الجوهر التوزيع القطاعي للمشتغلين . لكننا حين نتفحص اتجاهات تركيبة قوة العمل وتوزيعها القطاعي ، يمكن أن نستشف بأن اتجاهات الاستثمار في العراق قد تأثرت بدورها بطبيعة تركيبة عرض الايدي العاملة وتركيبتيها المهارية أي بتفضيلاتها المهنية .

رغم ان قوة العمل كعنصر انتاجي، يمكن ان تشكل قيدا على امكانات الانجاز الاقتصادي على الصعيدين الكلي والجزئي، الا ان التصور العام لما يمكن ان يحدث في سوق العمل – في العراق او في اي بلد اخر – لا يمكن التوصل اليه خارج اطار ما يحدث او يستجد في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وفي مقدمة ذلك امكانات الموارد والفوائض الاقتصادية المتاحة لتمويل الانفاق الاستثماري في كافة المجالات ولابد ان نبادر هنا الى الاشارة الى ان المحرك الاول للتشغيل – او الطلب على العمل – في البلاد المتقدمة الرأسمالية – هو حجم الطلب الكلي الفعال. هذا بينما نجد ان المحرك الاساس للطلب على العمل في البلاد المتخلفة او النامية هو امكانات العرض الكلي – اي امكانات الاستثمار وتكوين رأس المال.
وبصرف النظر عن مدى نجاح او اخفاق دور الدولة في العراق واسباب ذلك؛ الا ان الامر المؤكد هو ان السلطات العامة كان يهمها توسيع قاعدة التأييد الشعبي، الامر الذي يملي عليها محاولة ايجاد الحلول السريعة للمشاكل المطروحة، وفي مقدمتها رفع مستويات المعيشة (التنمية) وتوسيع قاعدة التشغيل (قرص العمل).، وحيث ان القطاع الخاص لم يتمكن من النهوض بهذه المهام، صار من الطبيعي ان تبادر الدولة الى محاولة توسيع دورها في هذا المجال.
لكي نخرج بتصور واف عن دور الدولة في مجال الطلب على العمل، من الضرورى ان نعرض ذلك في اطار مقارن يضم كل من قطاع الدولة والقطاع الخاص، ذلك لان الاتجاهات الماضية لدور الدولة في هذا المجال كانت تتأثر وتؤثر في كل من التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي ودور القطاع الخاص. وبتعبير اخر فان اوضاع التشغيل وسوق العمل في العراق وتعكس اثر كل من التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي ومساهمة النشاطين العام (قطاع الدولة) والخاص، في مجمل النشاط الاقتصادي.
من المؤسف ان البيانات المتاحة حول الاقتصاد العراقي – بما في ذلك تلك المتعلقة بالناتج القومي والتشغيل وغيرها- ما زالت تتسم بشئ من عدم الاتساق والاضطراب لكن الباحث مضطر الى السعي للاستفادة قدر الامكان من البيانات المتاحة، ما دام لا يوجد غيار اخر..، رغم ما فيها من اضطراب وتقطع احيانا.
من الظواهر الملفتة للانتباه ان التشغيل (الطلب على العمل) في قطاع الدولة في العراق – وكذلك في القطاع الخاص كما سنرى – كان يميل لصالح الانشطة الاقتصادية غير السلعية خلال الفترات الماضية، وكما يتضح من الجدول الاتي الذي يغطي الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥.

جدول (١)

التغير النسبي في القطاع المملوك للدولة والقطاع الخاص للمدة ١٩٧٨-١٩٨٥.

النشاط النوعي	(العام) التغير النسبي%	التغير النسبي%(الخاص)
الزراعة والغابات والصيد	٢.٧-	١.٦
التعدين والاستخراج	٦٦.٦٨+	٢٤.٨٢+
الصناعة التحويلية	٤١.٧٣+	٥٥.٣٢-
كهرباء وماء وغاز	١١٥.٦٨+	-
التشييد والبناء	١٧٦.٢٢+	٣١.٣٦-
تجارة ومطاعم وفنادق	٨١.٧٨+	٢١.٠٨+
نقل ومواصلات وخزن	٢٣.٣٩+	٢٢.٦٦+
البنوك والتأمين	٢٠٥.٣٠+	٢٣.٣٨
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٠.٦١+	١٤.٧٣+
المجموع العام	٦٥.١٦+	٣.١٢-

حقق الطلب على العمل (التشغيل) في القطاع المملوك للدولة ، زيادة نسبية قدرها ٦٥.١٦% خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥. ورغم ذلك فان التشغيل في النشاط الزراعي التابع للدولة قد انخفض خلال نفس الفترة بنسبة (-٢.٧%). وقد تركز التشغيل في قطاع الدولة على نشاط البنوك والتأمين، ونشاط البناء والتشييد، ثم الكهرباء والماء والغاز، ثم نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية. اي ان الانشطة اللاسلعية قد استحوذت على الحصة الاكبر في مجموع الطلب على العمل في قطاع الدولة.

ولا تختلف الصورة كثيرا في القطاع الخاص عنها في قطاع الدولة- من حيث ارجحية الطلب على العمل في الانشطة اللاسلعية- مع تفاوت في التفصيلات الجزئية. فقد استمر النشاط الزراعي في استيعاب العدد الاكبر من مجموع المشتغلين. ففي سنة ١٩٨١ مثلا بلغت نسبة المشتغلين في الزراعة الى مجموع المشتغلين في القطاع الخاص ٥٥.٤٧%. ورغم ان الانتاج الزراعي في القطاع الخاص لم يتجاوز نسبة ٤٨.٧%*. من حجم الانتاج الزراعي في العراق، الا ان الاهمية النسبية لعدد المشتغلين في الزراعة في القطاع الخاص الى مجموع المشتغلين في الزراعة في العراق بلغت ٩٢% (الجدول٣) بينما بلغت نسبة المشتغلين في الصناعة التحويلية الى مجموع المشتغلين في القطاع الخاص ٦.٥٢%، ونسبة المشتغلين في الانشطة الاخرى غير السلعية ٣٧.٥١% من مجموع المشتغلين في القطاع الخاص وبضمنها نسبة ١١.٣٦% في نشاط البناء والتشييد.

ومن الظواهر الحادة ان التشغيل في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص شهد انخفاضا مطلقا ونسبيا منذ سنة ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٥- مع التذبذب – فقد بلغ عدد المشتغلين في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص سنة ١٩٧٧ (١٤٠١٦٧) عاملا انخفض الى (٦٠٧٨٤) مشغلا فقط سنة ١٩٨٥. اي ان عدد المشتغلين في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص، انخفض بنسبة (٥٦.٦٤%) خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥ هذا على حين ازداد التشغيل في مجالات التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والمواصلات. والخدمات الشخصية، في القطاع الخاص، وكذلك في نشاط البناء والتشييد حتى سنة ١٩٨٣، بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨. وكنتيجة طبيعية لانخفاض حجم التشغيل في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص، فقد انخفض تكوين رأس المال فيها، خاصة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥ [جدول رقم (٢-٢)] ونحن نرى ان تفسير

ذلك يكمن في حقيقة ان الصناعة العراقية تعتمد – الى حد بعيد – على مستلزمات مستوردة من الخارج، ولذلك فحين تتعرض هذه الصناعة الى صعوبات في استيراد المستلزمات، فانها تضطر الى تقليص نشاطها او التوقف عن الانتاج، وبالتالي انخفاض حجم التشغيل فيها.اما المشاريع الصناعية المملوكة للدولة، فانها حتى حين تضطر لتقليص انتاجها لنفس الاسباب فانها لا تقوم بتقليص حجم التشغيل فيها..، نظرا لالتزامها بتوفير فرص العمل. لذلك ازداد حجم التشغيل في المشاريع الصناعية التابعة لقطاع الدولة بنسبة ٤١.٧٣% في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥

جدول (٢)
تطور التشغيل في العراق حسب الانشطة الاقتصادية من ١٩٧٧-١٩٨٥.

ناشاطات انشطة اقتصادية الملكية عام/خاص	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الزراعة والغابات والصيد	٥١٠٧٣	٦٢٤٥٣	٧١٩٢٨	٧٧٦٣٩	٧٧٩٨٩	٧٩٣٢٤	٧٨٢١٤	٥٦٨٨٣	٦٠٨٠٩
التعدين والاستخراج	١٤١١٠٨	١٩٢٨٥	٢٠٩٧٧	٢٤٨٣٠	٢٤١٦٣	٢٤١٧٧	٢٤٤٦٥	٣١٧٠٢	٣٢١٤٤
الصناعة التحويلية	٨٤٥٨٢	٩٦٠٥٧	١٠٦٥٢٧	١١٥٨٨٠	١٢٢٩٥٠	١٢٥٩١٩	١٢٨٩٣٨	١١٩١١٣	١٣٦١٤٠
كهرباء وماء وغاز	١٢٧٥٠	١٥٤٨٥	١٨٢٣٩	٢٢٠٠٦	٢٣٩٠١	٢٥٢٧٢	٣٦٤٦٥	٣٠٠١٠	٣٣٣٩٨
التشييد والبناء	٣٤٥٨٤	٤٢٥٤٢	٥١٣٨٤	٥١٦٨٤	٥٧٢٤٦	٥٨٠٥٣	٥٩١٧٤	١٠٨٩٧٠	١١٧٥١٠
تجارة ومطاعم وفنادق	٣٥٢٠٤	٣٩٥٩٥	٤٤١٨٥	٤٩٧٢٢	٥٣٤٥٦	٥٦٧٠٨	٥٥٠٣٣	٦٣٤٤٨	٧٢٠١٣
نقل ومواصلات وخزن	٦٤٣٧١	٧٠٦٧٧	٧٥٦٠٨	٧٥٨٩٢	٧٨٧٧٨	٨١٣١٤	٨٢٩١٧	٨٢٤١٧	٨٧٢٠٧
البنوك والتأمين	١٠١٧١	١١٢٣٧	١٢٥١٠	١٣٥٦٩	١٦١٥٩	١٨٢٣٨	١٩٦٩٢	٣١١١٣	٣٤٣٠٦
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٧٣٢٧٩	٣٠٥٥٢٥	٣٣٦٤٧١٢	٣٥٦٤٧٦	٣٨٩٢٩٤	٤٩٧٠٠٠	٤٣٠١٠٢	٤٥٢٩٤٦	٥٢١٢٦٦
المجموع العام	٥٨٠١٣٢	٦٦٢٨٥٦	٧٣٨٠٧٠	٧٨٥٦٥٨	٨٤٣٩٣٦	٨٧٦٠٠٥	٩٠٥٠٠٠	٩٣٦٦٠٢	١٠٩٤٧٩٣

جدول (٣)
الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل والاهمية النسبية لمساهمة القطاعين الخاص والاشتراكي في الناتج والتشغيل لسنة ١٩٨١ في العراق

ألقطاع	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) بالاسعار الجارية					التشغيل في العراق				
	عام	خاص	مجموع	الاهمية النسبية%		عام	خاص	مجموع	الاهمية النسبية%	
				عام	خاص				عام	خاص
الزراعة والصيد	٤٩٠.٥	٤٦٥.٠	٩٥٥.٥	٥١.٣	٤٨.٧	٧٧٩٨٩	٨٩٦٨٤٠	٧٩٤٨٢٩	٢٩.٠	٨.٠
التعدين	٣٢٥٠.١	٤٤.٩	٣٢٩٥	٨٩.٦	١.٤	٢٤١١٦٣	٨٠٥٠	٣٢٢١٣	٧٥.٠	٢٥.٠
الصناعات التحويلية	٣٩١.٨	٣٢٥.٣	٧١٧.١	٥٤.٦	٤٥.٤	١٢٢٩٥٠	١٠٥٣٩٨	٢٢٨٣٤٨	٥٣.٨	٤٦.٢

الكهرباء والماء	٩٥.٤	-	٩٢.٤	١٠٠	-	٢٣٩٠١	-	٢٣٩٠١	١٠٠	-
التشييد والبناء	٧١.٦	١٠٣٩.٨	١١١١.٤	٦.٤	٩٣.٦	٥٧٢٤٦	١٨٣٦٧٧	٢٤٠٩٢٣	٣٣.٨	٧٦.٢
القطاعات السلعية										
تجارة الجملة والمفرد	٦٢٥.٠	٥٠٢.٣	١١٢٧.٣	٥٥.٤	٤٤.٦	٥٣٤٥٦	١٩١٢٢٩	٢٤٤٦٨٥	٢١.٩	٧٨.١
النقل والمواصلات	٢١٦.٣	٥٦٦.٣	٧٨١.٦	٢٧.٦	٧٢.٤	٧٨٧٧٨	١٧٥٣١١	٢٠٤٠٨٩	٣٨.٦	٦١.٤
البنوك والتأمين	٣٩٣.٦	٠.٨	٣٩٤.٤	٩٩.٨	٠.٢	١٦١٥٩	٥٧٠٣	٢١٣٦٢	٧٥.٦	٢٤.٤
ملكية دور السكن	-	٤١٦.٩	٤١٦.٩	-	١٠٠	-	-	-	-	-
القطاعات التوزعية										
الخدمات	١٦٤٤.٠	٩٧.٢	١٧١٩.٢	٩٤.٣	٥.٧	٣٨٩٢٩٤	١٩١٩٩٣	٤٩٠٣٨٧	٧٩.٤	٢٠.٦
المجموع	٧١٥٣.٣	٣٤٥٨.٥	١٠٦١١.٨	٦٧.٤	٣٢.٦	٨٤٣٩٣٦	١٦١٦٨٠١	٢٤٦٠٧٣٧	٣٤.٣	٦٥.٧

ولعل ذلك يثير التساؤل بشأن الاثار التي قد تترتب على تحويل ملكية بعض مشاريع الصناعة التحويلية الخاص. بالنسبة للطب على العمل في القطاع.

ومن الجدير بالاشارة الى انه من غير الممكن تعليل الانخفاض المطلق والنسبي لحجم التنشغيل في الصناعة التحويلية، بالتحاق اعداد كبيرة من الشباب في القوات المسلحة؛ والدليل على ذلك ان التشغيل في الانشطة الاخرى غير السلعية – خاصة- في القطاع الخاص نفسه، حقق زيادات متفاوتة خلال نفس الفترة (١٩٧٨-١٩٨٥)، حيث بلغت الزيادة النسبية في نشاط الخدمات (٣٣.١٣%) وفي البنوك والتأمين (٢٣.٨٤%) . وقد كانت اقل زيادة متواضعة في نشاط الزراعة (١.٦٢%). ولكن رغم تلك الزيادات فقد انخفض حجم التشغيل الكلي في القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٥) بنسبة (٣.٢%) وذلك كنتيجة لتأثير الانخفاض الذي حصل في نشاطي الصناعة التحويلية والبناء والتشييد (جدول رقم ٢-١). حيث يتضح من ذلك ان النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص كان يميل ايضا لصالح الانشطة غير السلعية، سواء اتصل الامر بالتشغيل او الاستثمار.

واذا حاولنا ان نتلمس الملامح الراهنة لتوسع هيكل التشغيل* في العراق (الفترة ١٩٨٧-١٩٩٤) فسنجد ان هيكل التشغيل حافظ على اتجاهاته السابقة بخصوص ارجحية الوزن النسبي لزيادة التشغيل في القطاعات غير السلعية (على الصعيد الكلي). فقد انخفضت معدلات نمو المشغلين في مجموع القطاعات السلعية للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ بنسبة ١.٨٩%. ورغم الزيادة النسبية الطفيفة التي تحققت في مجموع المشتغلين في القطاعات السلعية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، (١.٧٦)، لكننا نجد ان التشغيل في الصناعة التحويلية وكذلك في البناء والتشييد قد انخفض بنسبتي (-١.٥٨%) و (-٢.٧٦%) على التوالي. هذا في الوقت الذي نجد ان اعلى معدلات النمو في التشغيل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ قد تحققت في قطاع الخدمات (٧.٢٢%). كما تحققت زيادات نسبية موجبة في التشغيل في نشاط النقل والمواصلات وكذلك في نشاط التمويل (البنوك والتأمين)، وفي قطاع التجارة – خاصة في الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٠. ورغم اننا نجد ان القطاع الزراعي مازال يستحوذ على النسبة الاكبر في مجموع المشغلين في النشاط الاقتصادي، لكن هذه النسبة تميل الى التراجع خاصة في القطاع المملوك للدولة او في القطاع الخاص- مع بعض

* المقصود بتوسع هيكل التشغيل، الزيادات على الصعيد القطاعي، باعتبار ان القطاعات تمثل هيكل الاقتصاد القومي.

التذبذب في القطاع الخاص وربما بسبب عدم استقرار الايدي العاملة خارج حدود سن العمل او بسبب طبيعة النشاط الزراعي الموسمي او بسبب هامش الاضطراب في البيانات، او لهذه الاسباب مجتمعة، علماً بان هذا التذبذب النسبي يشكل طابعاً عاماً يسري على كافة مجالات النشاط الاقتصادي، باستثناء نشاط الخدمات في القطاع المملوك للدولة – كما يظهر من الجدول (٤).

ومن الجدير بالملاحظة ان حجم التشغيل الكلي في القطاع العام قد حقق خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠) نسبة نمو سالبة مقدارها (-٣.٧%)، كما حقق نسبة نمو سالبة ايضاً خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) مقدارها (-٠.٤%) سنوياً لكل منهما. والحقيقة ان التشغيل في كافة فروع النشاط الاقتصادي في القطاع المملوك للدولة حقق انخفاضاً مطلقاً خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، بأستثناء نشاطي الخدمات، والكهرباء والماء...، والاخير يمثل مجرد مجال هامشي من حيث قدرته على توفير فرص العمل (التشغيل).

جدول (٤)
التركيب النسبي ومعدلات النمو للمشتغلين في العراق حسب الانشطة والقطاعات
الاقتصادية للفترة ١٩٨٧-١٩٩٤

لسنوات / الانشطة والقطاعات		١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	الفترات/ ولتغير النسبى		
										٩٠/٨٧	٩٤/٨٧	٩٤-٩٠
الزراعة والصيد	مجموع	٣٧.٢	٣٧.٠	٣٦.٠	٣١.٧	٣٤.٥	٣٤.١	٣٣.٧	٣٣.٣	-٤.٥	-٠.٠١	٣.٥-
	عام	٦.٢	٥.٦	٤.٩	٤.٤	٣.١	٢.٩	٢.٤	٢.٣	-١٣.٩		١٥.٢
	خاص	٥٣.٢	٥٠.٥	٤٩.١	٤٣.٣	٤٧.٢	٤٦.١	٤٥.٣	٤٤.٧	-٤.٠		٤.٢

التعدين والاستخراج	مجموع عام خاص	١.٦ ٣.٠ ٠.٩	١.٦ ٣.١ ٠.٩	١.١ ٣.٣ ٠.١	١.٥ ٣.١ ٠.٩	١.٥ ٣.١ ٠.٩	١.٥ ٣.١ ١.٠	١.٦ ٣.١ ١.٠	١١.٥- ٠.٢ ٤٦.٢-	١.١١	١١.٨ - ٢.٤ ٧٢.٢
الصناعات التحويلية	مجموع عام خاص	٧.٦ ١٠.٣ ٦.٢	٧.٦ ٩.٥ ٦.٨	٧.٧ ١٠.٤ ٦.٥	٧.١ ٧.٩ ٦.٦	٦.٩ ٩.٧ ٥.٤	٦.٧ ٩.٦ ٥.٧	٦.٦ ٩.٧ ٥.٤	٠.٩ ٣.٢- ٤.٧	٠.٥١-	- ١.٦ - ٢.٢ - ١.٢
كهرباء وماء وغاز	مجموع عام خاص	١.١ ٣.٠ -	١.٠ ٣.٤ -	١.١ ٣.٤ -	١.٠ ٣.٤ -	٠.٩ ٣.٣ -	٠.٩ ٣.٤ -	١.٠ ٣.٨ -	٠.٦- ٢.٥- -	٠.٢١ -	٠.٨ ٢.٣ -
التشييد والبناء	مجموع عام خاص	٨.٤ ٦.٣ ٩.٥	٨.٤ ٤.٩ ٩.٩	١٠.٢ ٤.٤ ١٠.٢	٨.٦ ٤.٤ ١٠.٢	٨.٥ ٣.٤ ١٠.٢	٨.٤ ٣.٦ ١٠.٢	٨.٣ ٣.٢ ١٠.٢	٧.٤ ١٤.٠- ١٣.٠	١.٣٧	- ٢.٩ - ٨.٥ - ٢.٢
تجارة	مجموع عام خاص	١٠.٣ ٦.٥ ١٢.٣	١٠.٣ ٦.٥ ١٢.٠	١٣.٥ ٥.٩ ١٦.٨	١٠.٩ ٤.٨ ١٣.٢	١١.٠ ٤.٨ ١٣.٤	١١.١ ٤.٣ ١٣.٨	١١.٢ ٤.٠ ١٣.٨	١٠.١ ٦.٩- ١٣.٩	٠.٧٣	- ١.٤ - ٩.٣ - ١.٥
نقل ومواصلات	مجموع عام خاص	٨.٢ ٨.٤ ٨.١	٨.٢ ٨.١ ٨.٣	١١.٣ ٧.١ ١٣.١	٩.٤ ٦.٦ ١٠.٦	٩.٥ ٦.٥ ١٠.٧	٩.٥ ٦.٤ ١٠.٧	٩.٧ ٥.٨ ١١.٢	١١.٩ ٩.٢- ٢٠.٦	٦.٢٠	- ١.٥ - ٥.٠ - ٠.٧
التوزيع	مجموع عام خاص	١.٥ ٣.٥ ٨.٢	١.٦ ٣.٨ ٨.٢	١.٦ ٣.٩ ٨.٣	١.٧ ٤.٠ ٩.٥	١.٨ ٤.٠ ٩.٥	١.٩ ٣.٧ ٩.٥	١.٩ ٣.٦ ٩.٧	٢.٩ ٠.٢ ١٢.٤	٥.٢٨	٧.١ - ٢.٦ ٢٥.٤

الخدمات	مجموع عام خاص	٢٤.٠ ٥٢.٣ ١.٥	٢٤.٢ ٥٥.٢ ١.٦	٢٤.٣ ٥٦.٨ ١.٦	٢١.٨ ٥٧.٠ ١.٦	٢٥.٢ ٦٠.٢ ١.٨	٢٥.٧ ٦٢.٣ ١.٨	٢٦.٤ ٦٤.٤ ١.٩	٢٦.٤ ٦٤.٤ ١.٩	-٢.٥ -١.٠	٢.٩٥	٧.٢ ٢.٣
المجموع العام	مجموع عام خاص	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	-٣.٧	١.٥٨	- ٠.٤

ان تراجع التشغيل خلال الفترة الاولى، ارتبط بالتوجهات الرسمية التي بدأت سنة ١٩٨٧ التي استهدف الى اعادة نشر او اعادة توزيع العاملين بما يحقق استخدام اكثر كفاءة للايدي العاملة، من خلال زيادة فاعلية القطاعات الاخرى (الخاص، التعاوني، المختلط). وبتعبير اخر فان الهدف كان توجيه الايدي العاملة الفائضة في القطاع المملوك في الدولة... للعمل في القطاعات الاخرى. فقد حاولت الجهات الرسمية زيادة الدعم والقروض للقطاع الخاص الصناعي على وجه التحديد، فازدادت القروض المقدمة من المصرف الصناعي مثلاً من (١.٤٦١.٠٠٠) دينار سنة ١٩٨٧ الى (١٥.٥٤٠.٠٠٠) دينار سنة ١٩٩٠. كما تم اعفاء القطاع الخاص الصناعي من اجراءات التشغيل التي كانت سائدة قبل ذلك..، في محاولة لتوسيع فرص التشغيل في النشاط الخاص. والمهم ان اجراءات الترشيق المشار اليها ادت الى الغاء (٦٩٣) دائرة تابعة للدولة، منها (١١٧) مؤسسة عامة و (٢٢٦) مديرية عامة و (٣٥٠) مديرية، كما تم دمج (١٦٥) تشكيلة ادارية من مختلف المستويات سنة ١٩٨٨. وقد اسفرت هذه الاجراءات عن الاستغناء عن اعداد غير قليلة من المشتغلين في القطاع المملوك للدولة وفي مختلف مستويات التعليم واوجه النشاط الاقتصادي. وفي مقابل ذلك فان فرص التشغيل في القطاع الخاص شهدت زيادة اكثر وضوحاً في الانشطة غير السلعية والبناء والتشييد بالمقارنة مع زيادة المشتغلين في الصناعة التحويلية. اي ان توسع فرص التشغيل في الانشطة غير السلعية في القطاع الخاص، ظل هو الاكثر بروزاً. اما الانخفاض الطفيف في التشغيل في القطاع المملوك في الدولة في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) - والذي شمل النشاط السلعي فقط – فاننا نرجح ان يكون سببه هو تحويل ملكية بعض المشاريع الانتاجية للقطاع الخاص – بالاضافة الى ظروف الحصار الاقتصادي – واستكمالاً لمناقشة قضية التشغيل (الطلب على العمل)، لابد من الاشارة الى علاقة تطور التشغيل في الانشطة الاقتصادية (على الصعيد الكلي) بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية الاخرى (الانتاج وتكوين رأس مال الثابت*) في السنوات اللاحقة لسنة ١٩٨٧. وسنحاول قدر الامكان الاستفادة من المؤشرات المتاحة، علماً بان البيانات المتوفرة عن تكوين رأس المال تنتهي بسنة ١٩٩٠، مع ارقام اولية عن سنة ١٩٩١..، وبدون اي تفصيلات على المستوى القطاعي (خاص وعام). ومن حيث المبدأ يمكن ان نلاحظ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية (الانتاج ، التشغيل، تكوين رأس المال الثابت) كانت اكثر وضوحاً في الفترات الماضية (١٩٧٥-١٩٨٧) بالمقارنة مع الملامح الراهنة (اي منذ ١٩٨٧). ونحن نميل الى الاعتقاد بان فترة الحرب الطويلة مع ايران (١٩٨٠-١٩٨٨) وما اعقبها من حصار

* البيانات المتاحة عن تكوين رأس المال الثابت..، وهو ما يهمنا لفحص علاقته وتأثيره بالانتاج وللتغيرات الاخرى. ونحن ندرك الفرق بين Capital accumulation , Capital formation .

اقتصادي، قد ادت الى تفاقم الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي على كافة الاصعدة. ومن شأن هذه الاختلالات ان تفرز ثمة اختناقات متشعبة على المستويات المجتزأة - بما في ذلك تعميق حجم الاختلالات المؤسسية - بحيث يؤدي ذلك الى اعاقة او خلق اي سياقات منطقية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية..، او بتغير اخر اعاقة مرونة الارتباط بين هذه المتغيرات.

ومن خلال مراجعة بيانات جدول تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة للفترة من (١٩٨٧-١٩٩١) وبيانات تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، بالفترة من (١٩٨٧-١٩٩٤)، يمكن ان نسجل بعض المفارقات التي تبرهن على اضطراب وعدم وضوح العلاقة بين (التشغيل وتكوين رأس المال الثابت والانتاج) في السنوات اللاحقة لسنة ١٩٨٦، بالمقارنة مع السنوات (١٩٧٥-١٩٨٦). ومن ابرز المفارقات ما يلي:

١- في نشاط الزراعة : انخفض التشغيل للفترة (١٩٨٧-١٩٩٠) وانخفض تكوين رأس المال الثابت لنفس الفترة..، لكن الانتاج الزراعي ازداد. وقد ارتبطت زيادة التشغيل في سنة ١٩٩١ بزيادة ملحوظة في تكوين رأس المال الثابت، لكن الانتاج الزراعي انخفض في السنة المذكورة.

٢-في التعدين والاستخراج : رغم زيادة تكوين رأس المال الثابت للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، انخفض التشغيل. في حين ازداد التشغيل سنة ١٩٩١، رغم انخفاض تكوين رأس المال الثابت.

٣- في الصناعة التحويلية : ان الزيادة النسبية الكبيرة في تكوين رأس المال الثابت في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠..، قابلتها زيادة طفيفة في حجم التشغيل، في حين انخفض الانتاج الصناعي في نفس الفترة.

٤- في التشيد والبناء: تحققت زيادة نسبية كبيرة في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، قابلتها زيادة نسبية معقولة في حجم التشغيل (٧.٤%) خلال الفترة المذكورة. لكن قيمة الانتاج في هذا النشاط قد انخفضت خلال نفس الفترة.

٥- في النقل والمواصلات : رغم انخفاض حجم تكوين رأس المال الثابت في هذا النشاط خلال الفترات ١٩٨٧-١٩٩٠، ازداد حجم التشغيل بنسبة ١١.٩% سنويا، كما ازدادت قيمة الانتاج في هذا النشاط خلال نفس الفترة.

٦- في نشاط التجارة : ارتبطت زيادة التشغيل بزيادة في تكوين رأس المال الثابت في هذا النشاط في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠. ولكن رغم انخفاض حجم تكوين رأس المال الثابت في ١٩٩٠، الا ان حجم التشغيل ازداد خلال نفس السنة. اما قيمة الانتاج في هذا النشاط فقد انخفضت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ وارتفعت في سنة ١٩٩٠.

٧- في نشاط التمويل والتأمين : ارتبطت زيادة التشغيل بزيادة في حجم تكوين رأس المال الثابت وكذلك زيادة قيمة الانتاج خلال الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩، كما ان انخفاض حجم تكوين رأس المال الثابت ارتبط بانخفاض حجم التشغيل في هذا النشاط، سنة ١٩٩٠، ولكن ذلك لم يترك اثرا سلبيا على قيمة الانتاج في هذا النشاط، حيث ازداد في السنة المذكورة بنسبة ٤.٦%.

- في نشاط الخدمات : ازداد حجم التشغيل خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ بنسبة ٧.٥%، رغم انخفاض حجم تكوين رأس المال الثابت.، لكن زيادة التشغيل في هذا النشاط في سنة ١٩٩١ ارتبطت بزيادة في حجم تكوين رأس المال. اما قيمة الانتاج فقد انخفضت سواء في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ او في سنتي ١٩٩٠، ١٩٩١ على التوالي. وكما هو موضح بالجدول رقم (٥).

- واخيراً لابد من التأكيد على ان الطلب على العمل، سواء في القطاع المملوك للدولة او في القطاع الخاص، ظل محافظاً على اتجاهاته السابقة التي برزت في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦، من حيث ارجحية الوزن النسبي للتوسع في التشغيل في الانشطة غير السلعية. وبتعبير اخر فان الملامح الراهنة للتوسع في التشغيل للفترة ١٩٨٧-١٩٩٤، ظلت تميل الى ترجيح الانشطة غير السلعية، وان كان الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية (التشغيل، الانتاج، تكوين رأس المال) اكثر وضوحا ومنطقية في الفترة السابقة (١٩٧٥-١٩٨٦).

شهدت فترة ما قبل الحرب العراقية الايرانية – وخاصة السنوات الست التي سبقتها – وفرة نسبية في ايرادات الصناعة النفطية، الامر الذي وفر المصادر التمويلية التي مكنت الدولة من زيادة الانفاق على المشاريع الاقتصادية وزيادة مساحة القطاع المملوك للدولة..، بما في ذلك اعداد العاملين في الاجهزة الحكومية والمشاريع المملوكة للقطاع العام. وقد ادى ذلك ايضا الى تنشيط عملية الاعمار والتنمية في العديد من مرافق القطاع الخاص..، وانعكس ايضا على مستويات التشغيل ..، بحيث انحسرت البطالة الظاهرة الى الحد الذي اصبحت فيه بعض المشاريع – انذاك – تشكو من بعض النقص في تلبية احتياجاتها من بعض فئات الايدي العاملة. ونتيجة لذلك صار من الطبيعي ان تتجاوز الجهات المعنية بتوجيه مسارات السياسة الاقتصادية عن معيار المساهمة في خلق فرص عمل جديدة..، وتعطي اهمية اكبر لمعيار المساهمة في خلق قيم مضافة، عند اختيار او اجازة مشاريع اقتصادية جديدة..، بل لقد صارت المشاريع التي تعطي الارجحية او الافضلية، هي تلك التي توفر في استخدام الايدي العاملة.

وقد تمضخت السنوات الثمان التي استغرقتها الحرب مع ايران عن جملة نتائج في الجانب الاقتصادي، كان على رأسها انخفاض اسعار النفط الخام وانخفاض الايرادات النفطية المتاحة للانفاق على اقامة مشاريع اقتصادية اضافية مملوكة للدولة..، وانعكاسات ذلك ايضا على نشاط القطاع الخاص. الامر الذي ادى الى بداية بروز البطالة الظاهرة من جديد.

وقد ادت ظروف الحصار الاقتصادي الى تفاقم الوضع المذكور انفا..، حيث توقفت ايرادات الصناعة النفطية تقريبا، مما يعني حرمان العراق من القدرات التمويلية التي كان يعتمد عليها للانفاق على اقامة مشاريع جديدة وتنشيط القطاع الخاص. واظطراب الدولة الى اللجوء الى اسلوب التمويل بالعجز والانفاق على مشاريع اعادة اعمار المنشأت التي كانت قد تعرضت للتدمير. ولكن ذلك لا يمكن ان يدفع النشاط الاقتصادي الى المستوى الذي كان عليه قبل فرض الحصار..، بسبب اعتبارات عديدة ومتشعبة، بما في ذلك مستلزمات الانفاق الاستثماري ذاته.. ومدى اعتمادها على الخارج. لذلك لاحظنا ان الفترة الماضية – ومنذ فرض الحصار – شهدت انحسارا في النشاط الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت . بل ان الكثير من المشاريع القائمة قد توقفت او تراجع انتاجها..، هذا في الوقت الذي ازداد فيه عرض الايدي العاملة بسبب توقف النشاط العسكري وتسريح اعداد كبيرة من الشباب الذكور الذين كانوا ضمن افراد القوات المسلحة – من ناحية – وبسبب ارتفاع تكاليف المعيشة واضطرار اعداد كبيرة من الافراد الى زيادة ساعات العمل او العودة الى سوق العمل ثانية..، للتعويض عن النقص في قدراتهم الشرائية ..، ذلك النقص الذي فرضته ظروف التضخم الهائل وارتفاع تكاليف المعيشة – من ناحية اخرى.

ان الوضع المذكور انفاً قد افقد الدولة اهم عنصر يمكنها من تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة قاعدة التشغيل وفرص العمل. ونؤكد هنا ثانية على ان دور الدولة في تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة التشغيل (في بلد نام كالعراق) لا يتمثل في تنشيط الطلب الكلي الفعال –كما هو الحال في الدول المتقدمة- بل في تنشيط العرض الكلي، لان القطاع الخاص (بامكاناته المحدودة وافتقاره الى عنصر الزيادة Pioneer ship والمبادرة وميله الى تركيز نشاطه في المجالات غير السلعية) غير مؤهل – في الوقت الحاضر على الاقل – لدفع امكانات العرض الكلي بالاتجاهات المرغوبة. لذلك فان ظروف الحصار الاقتصادي قد جعلت القطاع المملوك للدولة – بدوره – عاجزا عن القيام بدوره السابق في العرض الكلي وتوسيع فرص التشغيل – اي زيادة الطلب على العمل – الامر الذي ادى الى تفاقم حدة البطالة.

ان سوق العمل في العراق كان قد شهد اصلا بدايات ظهور البطالة قبل نهاية الحرب العراقية الايرانية. وقد كان من المؤمل ان تستطيع اجراءات الدولة، اعادة اعمار ما دمرته الحرب المذكورة وزيادة حجم الاستثمارات وتكوين رأس المال في الانشطة الاقتصادية بعد توقف تلك الحرب والعودة الى تصدير النفط بمعدلات اعتيادية – هذا فضلا عن تعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص- الامر الذي كان سيؤدي الى توسيع قاعدة التشغيل وزيادة فرص

العمل-. لكن ذلك لم يتحقق بسبب الازمة التي تفجرت سنة ١٩٩٠ والحصار الاقتصادي الذي بدأ منذ ذلك الوقت. والحقيقة هي ان تدمير المرافق العامة والنقص الحاد في العملات الصعبة الناجم عن توقف الصادرات النفطية وتجميد الارصدة العراقية في الخارج..، واختناق امكانات استيراد المستلزمات التي تدخل في معظم الانشطة الاقتصادية..، كان لابد ان يؤدي الى تراجع الانتاج المحلي. وهذه النتيجة – بالاضافة الى ظروف التضخم الهائل وزيادة عرض الايدي العاملة- كان لابد ان تقود الى تفاقم البطالة.

لكن الامر الذي لابد ان ندركه هو ان البطالة – في ظروف غياب اعانات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة – لا يمكن ان تأخذ الشكل الظاهر بمداه الكامل؛ فالعاطل مضطر الى القبول بمزاولة اي نشاط هامشي مهما كان نوعه او العائد الذي يدره عليه. ومن المرجح ان يكون النشاط غير المنظم Non-Organized (بما في ذلك اعمال او حلقات الوساطة الطفيلية)هو المجال الذي ترتدي فيه البطالة الظاهرة ثوبها المقنع Disguised .

ويمكن ان نشخص الوضع الراهن بالنقاط الاساسية الاتية :

١ - توقف القطاع المملوك للدولة بما في ذلك الدوائر الرسمية عن توفير فرص عمل على نطاق واسع – باستثناء بعض المجالات الخدمات الاساسية كالصحة والخدمات ذات الصلة بالاستقرار العام.

٢ – انخفاض الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص في مجال التشغيل، وتركزها بشكل واضح في الانشطة غير السلعية.

٣ - ازدياد مساحة النشاطات الهامشية بشكل كبير ، وبصفة خاصة اتساع حلقات الوسطاء في النشاط التجاري وكذلك زيادة المشتغلين في القطاع غير المنظم..، وهذه كلها تساهم في تضخيم اعداد المشتغلين في المجالات غير السلعية.

٤ -ضعف او محدودية حركية العمل في الخارج بسبب الاعباء الباهضة التي لابد ان يتحملها الافراد الذين يرغبون العمل في الخارج، هذا فضلا عن القيود التي تفرضها الكثير من الدول على منح تأشيرات سفر للعراقيين.

هناك ثمة حقيقة اساسية ، وهي ان الايرادات النفطية خلال الفترة الماضية- وحتى قبل سنة ١٩٨٧ – لم تنعكس بنفس الثقل على نمو الانشطة السلعية- سواء من حيث مساهماتها في الناتج المحلي او من حيث مساهمتها في حجم التشغيل – بل انعكست بثقل اكبر على نمو الانشطة غير السلعية؛ الامر الذي افرز اثارا ونتائج كان من المؤمل ان يتم تجاوزها عند انتهاء الحرب العراقية- الايرانية. لكن الاحداث التي تفجرت سنة ١٩٩٠ والحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق ادى الى تكريس التوسع في التشغيل في الانشطة غير السلعية.

والحقيقة ان توسع التشغيل في الانشطة غير السلعية، يمثل حالة مركبة او مزدوجة-من حيث الاثار التي تتمخض عنه- حيث ان هذا التوسع يمكن ان يساهم في امتصاص للايدي العاملة الفائضة عن حاجة الانشطة السلعية..، وبالتالي توفير فرص العمل والمحافظة على مستويات ملائمة من التشغيل. ولكن من جهة اخرى نجد ان التوسع الكبير في التشغيل في المجالات غير السلعية، يمكن ان يمثل استنزافا للموارد التي يتم حجبها عن المساهمة في الانتاج المادي المباشر.

ان تغيرات التركيب القطاعي للايدي العاملة في الدول المتقدمة يفصح عن وجود اتجاه عام للتحول من القطاع الزراعي الى الصناعات التحويلية ثم الى قطاع الخدمات، وهو ما يتفق مع رأي الاستاذ كوزنتس Kuznets . اما في البلاد النامية فيلاحظ ان التحول السائد هو من القطاع الزراعي – وربما الرعوي – الى القطاعات الخدمية والاستخراجية..، ثم الى الصناعات التحويلية . ويتضح من الجدول التالي الذي يتضمن الوضع المقارن للعراق في هذا المجال بالمقارنة مع كل من الاقطار المتقدمة والنامية، ان حجم وسرعة التحول من القطاع الصناعي التي لم تتجاوز مساهمته في مجموع المشتغلين للفترة ١٩٦٥-١٩٩١ نسبة (٥.٨%)

بالمقارنة مع (١٤%) في مجموع الاقطار النامية..، و (٣٢.٣%) في الاقطار المتقدمة. وكما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول (٦)
التوزيع القطاعي للتشغيل في كل من العراق ومجموعة الاقطار المتقدمة والنامية ١٩٦٥-١٩٩١

الاقطار المتقدمة والنامية و العراق	١٩٦٥			١٩٨٠			١٩٩١-١٩٨٩		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الاقطار المتقدمة	٢٢	٣٦	٤٢	٧	٣٥	٥٨	٧	٢٦	٦٧
الاقطار النامية	٧٢	١١	١٧	٦٢	١٦	٢٢	٦١	١٤	٢٥
العراق	٥٦	١٣	٣١	٤١	٢١	٣٨	٣٧	٢٠	٤٣

ولا يخفي علينا ان هذه الظاهرة لا تنسجم مع مرحلة النمو في العراق..، حيث يعني ذلك فعلا بان نمو التشغيل في الانشطة غير السلعية في العراق كان يتغذى على واردات النفط..، في حين انه من المفروض ان يكون تابعا ومرتبطا بنمو الانشطة السلعية، سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي او من حيث المساهمة في حجم التشغيل.

والواقع ان النتيجة الطبيعية لتدهور المرونة التشغيلية للنشاط الصناعي في العراق..، هي ان يتجه عرض الايدي العاملة نحو الانشطة ذات الانتاجية المنخفضة التي لا يعتمد نشاطها على التطور التكنولوجي ..، الامر الذي يمكن ان ينطوي على وجود البطالة المقنعة في الاقتصاد العراقي.

ومن اجل المزيد من الايضاح لصورة الاختلال الهيكلي في توزيع المشتغلين لصالح الانشطة ذات الانتاجية المنخفضة بشكل عام، يمكن الرجوع الى الجدول (٧) الذي يتضمن التوزع النسبي للمشتغلين حسب الانشطة الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩٤. فعند مقارنة الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ مع الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠-١٩٩٤) يمكن ان نستنتج ان الايدي العاملة التي تترك الريف (الزراعة)..، يتم استيعابها في المناطق الحضرية في الانشطة الاخرى الانتاجية لكنها ذات استخدام محدود للايدي العاملة، مثل نشاط الاستخراج الذي يتصف بكثافة عالية في رأس المال الثابت وتوفير في الايدي العاملة Labour Saving حيث بلغ متوسط نسبة المشتغلين في هذا النشاط (١.٤%) خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥. اما نشاط البنوك والتأمين (التمويل) يعتمد نشاطه على فئات معينة من الايدي العاملة ذات المؤهلات الخاصة، في حين ان نشاط الصناعة التحويلية انخفضت نسبة التشغيل فيه الى ٦.٦% سنة ١٩٩٤ .

جدول (٧)
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الانشطة في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩٤

الفتـــــــرة / النشاط	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الزراعة	٤٨.٤	٤١.٢	٣٨.٢	٣١.٣	٣٣.٣
التعدين والاستخراج	١.٤	١.٤	١.٦	١.١	١.٦
الصناعة التحويلية	٩.٣	٩.٩	٧.٥	٧.٧	٦.٦

الماء والكهرباء	٠.٩	٠.٩	١.٣	١.١	١.٠
البناء والانشاء	٦.٨	٨.٩	٨.٣	٩.٧	٨.٣
مجموع الانشطة السلعية	٦٦.٨	٦٢.٣	٥٦.٩	٥٠.٩	٥٠.٨
النقل والمواصلات	٧.٤	٨.٠	١٠.٢	١١.٣	٩.٧
التجارة	٨.٨	٩.٩	٨.٣	١٣.٥	١١.٢
البنوك والتأمين	٠.٧	٠.٧	١.٥	١.٦	١.٩
الخدمات	١٦.٣	١٩.١	٢٣.٩	٢١.٨	٢٦.٤
الانشطة غير السلعية	٣٣.٢	٣٧.٧	٤٣.١	٤٩.١	٤٩.٢

ويزداد وضوح الصورة عند الرجوع الى بيانات التوزيع النسبي للايدي العاملة في القطاع المملوك للدولة خلال نصف الفترة (الجدول ٥)، حيث يتضح ان نشاط الخدمات- ونرجح ان يحتل فيه نشاط الادارة العامة والدفاع مكان الصدارة – صار يستوعب اكثر من ٦٤% من مجموع المشتغلين في القطاع العام (المملوك للدولة). ويمكن ان نستنتج من بيانات الجدول المذكور ان مستوى التشغيل في نشاط الخدمات يتأثر – ويتحدد – بالطاقة الاستيعابية للتشغيل في الانشطة الاخرى. ويمكن القول بان اعداد المشتغلين في نشاط الخدمات الحكومية لا تتحدد بالاحتياجات الفعلية للايدي العاملة- فحسب- بل يتحدد ايضا بحجم ونوع مخرجات اجهزة التعليم واعداد المتسرحين من الخدمة العسكرية والاعداد المتبقية من الايدي العاملة التي لا يتم استيعابها في الانشطة الاخرى. والجدول التالي يتضمن تطور التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع المملوك للدولة في العراق للفترة ١٩٧٥-١٩٩٤، حسب الانشطة الاقتصادية.

جدول (٨)

التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع المملوك للدولة حسب الانشطة للفترة ١٩٧٥-١٩٩٤

النشاط / الفترة	الزراعة	الصناعة التحويلية	البناء والانشاء	النقل والمواصلات	التجارة	الخدمات	غيرها (*)
١٩٧٥	٩.٩	١٤.٨	٩.٧	٩.٧	٦.٣	٤٤.٦	٥.٠
١٩٨٠	٧.٥	١٤.٨	٧.٨٨	١٢.٩	٥.١	٤٧.١	٤.٨
١٩٨٥	٥.٨	١٢.٢	٨.٥	٦.٥	٨.٤	٢٥.٠	٦.٦
١٩٩٠	٤.٤	١٠.٤	٤.٤	٧.١	٥.٩	٥٧.٠	١٠.٢
١٩٩٤	٢.٣	٩.٧	٣.٢	٥.٨	٤.٠	٦٤.٤	١١.٠

(*) غيرها: تشمل تعدين والاستخراج الماء والكهرباء والبنوك والتأمين.

ان التحول في هيكل التشغيل في الاقتصاد العراقي، يرتبط بدون شك بالاتجاهات البنيوية في هيكل الاستثمار اي تكوين رأس المال الثابت. لذلك من المناسب القاء نظرة سريعة على طبيعة التوجهات الاستثمارية ونمط الالويات التي سادت حتى بداية التسعينات؛ اذ من خلال ذلك يمكن ان نستوعب طبيعة المساهمات القطاعية في الناتج المحلي وفي حجم التشغيل الكلي. فمن خلال البيانات المتاحة، تم التوصل الى التوزيع النسبي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق حسب الانشطة الاقتصادية للفترة ١٩٧٥-١٩٩١ (جدول ٢-٩) وقد اتضح من ذلك ان الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ تميزت بوجود زيادات ملموسة في اجمالي تكوين رأس المال في كافة الانشطة..، ويمكن تفسير ذلك بان الفترة المذكورة اتصفت بوجود وفرة نسبية في الموارد المالية والنقد الاجنبي. فقد حضي نشاط الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية للتوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت. لكن الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ شهدت تحولا جوهريا في الالويات

القطاعية لتخصيصات الاستثمار، حيث اصبح قطاع الخدمات يحتل نسبة (٤٣.٣%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ وبما ان نشاط الادارة العامة والدفاع يدخل ضمن قطاع الخدمات ..، لذلك من السهل علينا ان ندرك ان السبب الاساسي في ذلك التحول في الالويات..، يتمثل في الاهتمام الذي صار يحظى به المجهود الحربي. لكن الملابسات التي نشأت انذاك وانخفاض ايرادات النفط دفعت الى الاهتمام مجددا بالنشاط الزراعي بتعويض النقص بالعملات الصعبة لذلك ارتفعت المساهمة النسبية لتكوين رأس المال في نشاط الزراعة من ٧.٢% سنة ١٩٧٥ الى ١٠% كمتوسط للفترة ١٩٨١-١٩٨٨، بينما الاهتمام بنشاط الصناعة التحويلية اخذ بالتراجع. ولم يطرأ تحول جوهري على ترتيب الالويات المذكورة خلال الفترة اللاحقة باستثناء ان جهود اعادة الاعمار ادت الى زيادة طارئة في التخصيصات الاستثمارية لنشاط الصناعة التحويلية ونشاط الكهرباء والماء.

جدول (٩)
التوزيع النسبي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق حسب الانشطة الاقتصادية للفترة ١٩٧٥-١٩٩١

الفترة / النشاط	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨١-١٩٨٨	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٩١
الزراعة	٧.٢	١١.٨	١١.١	٩.٧	١٠.٠	٦.٩	٦.٢
التعدين والاستخراج	٨.٢	٥.٠	٧.٩	٩.٦	٥.٣	٩.٤	١.٤
الصناعة التحويلية	٢٢.٧	١٢.٣	٦.٣	٣.٤	٧.٦	١٦.٤	٢٨.١
الماء والكهرباء	٦.٦	٧.٢	٨.٤	٩.٢	٩.٧	٦.٣	١١.٨
البناء والانشاء	٣.٦	٣.٧	١.٢	٠.٩	١.٤	١.٠	١.٣
مجموع الانشطة السلعية	٤٨.١	٤٠.٠	٣٤.٩	٣٢.٨	٣٤.٠	٤٠.٠	٤٨.٨
النقل والمواصلات	٣٠.٠	١٧.٤	١٧.٥	٤.٢	١٤.٩	٥.٠	٤.١
التجارة	٣.١	٣.٩	٢.٣	١.٤	٢.٤	٢.٢	١.٥
البنوك والتأمين	٠.٤	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٨
ملكية دور السكن	٧.٦	١١.٦	١٣.٨	١٩.٨	١٧.٨	٣٥.٤	٢٦.٥
الخدمات	١٠.٨	٢٦.٩	٣٠.٤	٤١.٧	٤٣.٣	١٧.٣	١٨.٤
الانشطة غير السلعية	٥١.٩	٦٠.٠	٦٥.١	٦٧.٢	٦٦.٠	٦٠.٠	٥١.٢

وهكذا نجد – كأتجاه عام ان الانشطة الاقتصادية التي شهدت على امتداد الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ تراجعا في حجم التشغيل او الطلب على العمل، شهدت ايضا تراجعا في تكوين رأس

المال الثابت*. ويبدو ان من بين مسببات عدم وضوح العلاقة بين تكوين رأس المال الثابت من ناحية والتشغيل والانتاج من ناحية اخرى- منذ سنة ١٩٨٨، في بعض الانشطة كالصناعة التحويلية والكهرباء، هو ان زيادات تكوين رأس المال فيها كانت طارئة وناشئة عن جهود اعادة اعمار ما دمرته الحرب مع ايران والحرب التي تلتها. اي ان زيادات تكوين رأس المال الثابت كانت عبارة عن نفقات صيانة وتعويض تلف Maintenance and Replacements of depreciation وليس استثمارات جديدة. ويمكن ان نضيف الى ذلك حقيقة اخرى، وهي ضعف التوجه الانتاجي لعمليات تكوين رأس المال الثابت في الانشطة الاقتصادية. ويظهر ذلك بوضوح عندما نلاحظ تطور التركيبات او المكونات النسبية لرأس المال الثابت حيث تميل نسبة المكائن والمعدات الى الانخفاض، في حين تميل نسبة الابنية والانشاءات الى الارتفاع. ويتضمن الجدولين التالين (١٠، ١١) التغيرات في تركيب موجودات رأس المال الثابت.

جدول (١٠)
تطور الاهمية النسبية للموجودات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠

الموجودات / السنة	الابنية السكنية	الابنية غير السكنية	انشاءات اخرى	مجموع الابنية والانشاءات	المكائن والمعدات	الاثاث والثوابت	وسائط النقل
١٩٨٠	١٨.١	١٧.١	٢٦.٣	٦١.٥	٢٢.٥	٢.٥	١٣.٥
١٩٨٥	٢٤.٤	١٣.٥	٤١.٤	٧٩.٣	١٦.٣	١.٣	٣.١
١٩٩٠	٣٧.٦	٢٢.٦	١٣.٣	٧٣.٥	١٦.٧	١.٣	٨.٥

جدول (١١)
تطور الاهمية النسبية للموجودات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي في القطاعين العام والخاص، للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠

الموجودات / القطاع	الابنية السكنية	الابنية غير السكنية	انشاءات اخرى	مجموع الابنية والانشاءات	المكائن والمعدات	الاثاث والثوابت	وسائط النقل
قطاع عام	١٣.١	٢٧.١	٣٢.١	٧٢.٣	١٧.٠	١.٣	٩.٥
قطاع خاص	٨٣.٧	٤.٣	٠.١	٨٨.١	٤.٩	٠.٧	٦.٣

ان انخفاض نسبة المكائن والمعدات ووسائط النقل في اجمالي الموجودات الرأسمالية، يمكن ان يشكل ابرز الاسباب التي ادت الى ضعف وعدم وضوح الارتباط بين تكوين رأس المال الثابت-من جهة- والتشغيل والانتاج-من جهة اخرى؛ وهي الظاهرة التي برزت بوضوح كبير في الفترة ١٩٨٧-١٩٩١، كما اشرنا سابقا. حيث يتبين من بيانات الجدولين في الاعلى ان الاهمية النسبية للابنية والانشاءات بلغت ٧٩.٣% سنة ١٩٨٥، وبلغت ٧٣.٥% سنة ١٩٩٠. وبلغ متوسط هذه النسبة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ٧٢.٣% في القطاع العام، و ٨٨.١% في القطاع الخاص. والحقيقة ان ارتفاع نسبة الابنية والانشاءات في الموجودات الرأسمالية لكثير من البلاد

النامية، يمثل احدى سمات الاستهلاك المظهري- من ناحية كما يرتبط بتعطش هذه البلاد الى البنى الارتكازية (كالطرق والجسور والمدارس والمستشفيات) – من ناحية اخرى – هذا فضلاً عن شحة الايدي العاملة التقنية يمكن ان يمثل احد اسباب انخفاض المكائن والمعدات في اجمالي الموجودات الرأسمالية.

اذا كنا قد اشرنا في فقرة سابقة الى ان عوامل العرض قد لعبت دورا اكيدا في توسع حجم التشغيل في الانشطة غير السلعية ..، فالامر الذي لا شك فيه هو ان من اهم المؤشرات المؤثرة في عرض الايدي العاملة هو حجم السكان وحركية العمل Labour Mobility.

وباستخدام البيانات المتاحة..، فقد ظهر ان النمو السكاني السريع في الفترات الماضية في العراق، وما يفرزه من هيكل عمري قد مارس تأثيرا ملموسا على نمو الانشطة غير السلعية. فزيادة اعداد طلبة المدارس مثلا يفترض ان السكان تدفع الى زيادة المؤسسات الصحية والعاملين كالاطباء والممرضين.
وقد لاحظنا ان نسبة نمو السكان التي بلغت سابقا (٣.٤%) في العراق، ادت الى زيادة نسبة نمو التشغيل في الانشطة غير السلعية الى (٤.٧%) وعند استخدام اسلوب الانحدار في معادلة لوغارتيمية مزدوجة للعلاقة بين نمو السكان ونسبة التشغيل في الانشطة غير السلعية، وجدنا ان المرونة كانت اكبر من (١)..، حيث بلغت ١.٩٤% وهنا يشير بعض الكتاب الى ان من بين نتائج الزيادة السكانية وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ، زيادة الطلب على اماكن التسلية والترفيه.
اما بخصوص مستوى التحضر- اي انتقال السكان من الريف الى المدن، فان تجربة البلاد النامية- وبضمنها العراق- افادت بأن التحضر لم يتحقق كنتيجة للتوسع في النشاط الصناعي والتطور التكنولوجي، بل ان انتقال الايدي العاملة قد سبق ذلك. كما ان حركة الانتقال لم يؤدي الى جذب الايدي العاملة نحو الانشطة الاقتصادية ذات الانتاجية الحدية المرتفعة (الصناعية التحويلية) لان الايدي العاملة المنتقلة حديثا، هي على الارجح من العمال غير الماهرين..، الامر الذي ادى الى توسع الانشطة غير السلعية التي لا تستلزم مهارة ملموسة. ويرى بعض الكتاب بان الهجرة الى المدن تمثل واقعيا عملية محاكاة تخضع لتأثير اعتبارات مركبة اجتماعية واقتصادية تتصل بالعوائد والتكاليف النسبية..، وان معدل الهجرة في البلاد النامية يتجاوز معدلات نمو فرص العمل في المدن. ويمكن القول هنا- بقدر تعلق الامر بالعراق- ان من بين دوافع الهجرة الداخلية، تفاقم الفجوة بين الريف والمدن الرئيسية- بسبب تركز رأس المال الفوقي الاجتماعي في مناطق معينة- هذا فضلا عن اسباب ادارية او اجرائية رسمية: مثل حوافز التطوع في بعض الاجهزة الحساسة- كتخصيص قطع اراضي في المناطق الحضرية – ولابد ان نلاحظ ان التحول من الريف الى المدينة يدفع الناس الى طلب خدمات لم تكن بنفس الضرورة في الريف، كخدمات النقل والتوزيع في المدن؛ بينما يتواجد سكان الريف قرب مواقع انتاج السلع الغذائية بل ربما ينتجونها بانفسهم كذلك تشتد الحاجة في المدن الى الخدمات الحكومية العاجلة كخدمات الشرطة والمطافي.. الخ فضلا على ان اذواق سكان المدن اكثر تفضيلا للخدمات الشخصية. لذلك من المرجح زيادة التشغيل في الانشطة غير السلعية كنتيجة مصاحبة لزيادة الهجرة من الريف الى المدن في العراق.

ان مستوى التحضر – الذي يمثل جزءا من جانب العرض – قد فسر لنا نسبة (٩١%) تقريبا من الارتفاع في حصة الانشطة غير السلعية في مجموع المشتغلين.ويمكن القول بان حصة الانشطة غير السلعية من مجموع المشتغلين تنمو بوتيرة اسرع من النمو الحضري. اما بخصوص اثر اختلاف انتاجية العمل القطاعية، فان تجربة الدول المتقدمة اوضحت ان التقدم التكنولوجي والاستخدام الكثيف لرأس المال الثابت في الزراعة والصناعة ، ادى الى ارتفاع

انتاجية العمل فيهما بالمقارنة مع مثيلاتها في الانشطة غير السلعية. وقد كان ذلك من الاسباب الهامة لزيادة التشغيل في المجالات غير السلعية في تلك الدول..، لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات. وهنا لابد لنا- بقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي- ان نسجل ثمة تحفظ مبدئي مهم؛ وهو ان انتاجية العمل في الانشطة غير السلعية لا تعبر عن التحسن في مستوى الاداء..، بل تعبر عن العائد او الدخل المكتسب. ومن ابرز الامثلة على ذلك عوائد المشتغلين في بعض الاجهزة الرسمية الحساسة وعوائد المشتغلين بالتجارة التي تتأثر بظروف اختناقات العرض وبروز مظاهر احتكار القلة او احتكار النخبة، وبدون الانتباه الى هذا التحفظ، فقد يتصور البعض- خطأ- بان انتاجية العمل في الانشطة غير السلعية في العراق، حققت نموا يزيد على مثيلاتها في الانشطة السلعية. والحقيقة ان مغريات احتمالات الدخل المكتسب في الانشطة غير السلعية في العراق..، شكلت عامل جذب واغراء مهم للهجرة من الريف الى المدن..، وهي نتيجة مغايرة تماما للحالة التي انطوت عليها تجربة الدول المتقدمة.

والنتيجة التي نخرج بها، هي ان هيمنة عوامل العرض في تفاعلها مع عوامل الطلب، كانت وراء التوسع السريع في التشغيل في الانشطة غير السلعية في العراق. فقد لعب الانفاق الحكومي الاستهلاكي دور المحرك الرئيسي لعوامل الطلب. لابد ان نلاحظ بان التحضر Urbanization في ظروف بلد نام كالعراق يمثل جانب العرض..، نظرا لان حجم التحضر في هذه الحالة لا يكون منسجما مع الحجم الفعلي للتوسع في التشغيل في المدن اي في القطاع الحديث..، بل هو يتجاوز ذلك بسبب تأثير العوامل الطاردة من الريف الى المدن. لذلك فان اعدادا كبيرة من المشتغلين في الخدمات في المدن، هم في الواقع في حالة بطالة مقنعة ولا يمثلون فرص عمل حقيقية تعبر عن جانب الطلب..، بقدر ما تنطوي على هدر وتبديد فرضه جانب العرض. ان هذه الظاهرة تخالف تجربة الدول المتقدمة التي اوضحت بان عوامل الطلب هي التي هيمنت على عملية التحضر وعلى توسع التشغيل في الخدمات والمجالات غير السلعية.

يتضمن الجدولان (١٢) ، (١٣) نتائج العلاقة بين مستوى التحضر او سكان الحضر او سكان الحضر والمشتغلين في الصناعة التحويلية، من ناحية، والمشتغلين في الانشطة غير السلعية في العراق، للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠، من ناحية اخرى.

جدول (١٢)

الاهمية النسبية للسكان الحضر، والمشتغلين في الصناعة التحويلية والانشطة غير السلعية الى مجموع المشتغلين، والى المشتغلين خارج الزراعة للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠

الفتـــرة / المؤشر	%١٩٦٨	%١٩٧٥	%١٩٨٠	%١٩٨٥	%١٩٩٠
% U/P	٥٥.٢	٦٣.٦	٦٦.٣	٧٠.٥	٦٩.٩
% Em/E	٨.٥	١١.٦	٩.٩	٧.٥	٧.٧
% EL/E	٢٨.٣	٣٣.٢	٣٧.٧	٤٣.٩	٤٨.١
% Em/NAL	٣٢.٠	٣٣.٧	٣٤.٣	٢٦.٩	٢٨.٤
% EL/NAL	٦٨.٠	٦٦.٣	٦٥.٧	٧٣.١	٧١.٦

ملاحظات : U/P = مستوى التحضر، Em/E = المشتغلين في الصناعة التحويلية الى مجموع المشتغلين ، EL/E = المشتغلين في الانشطة غير السلعية الى مجموع المشتغلين. NAL = المشتغلين غير الزراعيين.

جدول (١٣)
معدلات نمو مستوى التحضر، والمشتغلين في الصناعة التحويلية والانشطة غير السلعية في العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠

الفتـــــرة / المؤشر	%١٩٧٥-١٩٦٨	%١٩٨٠-١٩٧٥	%١٩٨٥-١٩٨٠	%١٩٩٠-١٩٨٥
U/P	٨.٤	٣.٧	٤.٢	٠.٢-
Em/E	٣.١	١.٧-	٣.٤-	٠.٢
EL/E	٤.٩	٤.٥	٦.٢	٤.٢

يشمل القطاع المنظم؛ كل من القطاع العام المملوك للدولة بالاضافة الى القطاع الخاص المصنف، اي الذي تخضع بياناته لضوابط التصنيف المهني والضمان الاجتماعي. ولكن من المؤسف ان البيانات المتاحة بشأن التوزيع المهني والتعليمي للمشتغلين في شقي القطاع المنظم تقتصر فقط على سنة ١٩٩٠. اما لبقية السنوات- اي حتى عام ١٩٩٤- فان البيانات المتاحة تشمل فقط القطاع العام (المملوك للدولة) والمختلط الذي يعني تلك المشاريع الذي يشترك في ملكيتها كل من الدولة ورأس المال الخاص. ونحن مضطرون الى التركيز بشكل اساسي على بيانات سنة ١٩٩٠، كما سنحاول قدر الامكان الاستفادة من معطيات بيانات السنوات الاخرى ١٩٨٧-١٩٨٩، ١٩٩١-١٩٩٤.

تضم القوى العاملة عالية المستوى، اولئك الذين حصلوا على شهادة المعاهد (الدبلوم) والبكالوريوس الجامعية صعودا حتى شهادة الدكتوراه. وتشير بيانات سنة ١٩٩٠ الى ان نسبة الايدي العاملة عالية المستوى في مجموع المشتغلين في القطاع المنظم (العام والمختلط والخاص) بلغت (١٠.٢%). لكن نسبة القوى العاملة عالية المستوى من مجموع المشتغلين في القطاع العام والمختلط كانت اعلى من ذلك بكثير..، حيث بلغت ٢٨.٥%، الامر الذي يعني بأن نسبة القوى العاملة عالية المستوى في مجموع المشتغلين في القطاع الخاص كانت واطئة، حيث بلغت ٢.٤٧%. ويمكن القول ان ارتفاع نسبة المشتغلين في الزراعة في القطاع الخاص، التي بلغت ٤٣.٣% سنة ١٩٩٠، يمثل رئيسيا لانخفاض نسبة القوى العاملة عالية المستوى. فالنشاط الزراعي في العراق، لازال يضم العدد الاكبر من الايدي العاملة التي تفتقر الى التعليم وحتى الاميين.

ومع ذلك فحتى اذا رجعنا الى الارقام المطلقة للايدي العاملة عالية المستوى في القطاع الخاص، فسنجد انها ضئيلة جدا بالمقارنة مع مثيلاتها في القطاع العام والمختلط. وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريوس في القطاع الخاص (٢٣٨٥٥) فقط..، في مقابل (١١٦٣٥٢) في القطاع العام والمختلط. وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه في القطاع الخاص (٨٤٢) شخصا فقط ف مقابل (١١٢٧٦) في القطاع العام والمختلط. والحقيقة ان القطاع الخاص- بحكم طبيعة الانشطة التي يتجه اليها حتى خارج الزراعة في الوقت الراهن- لا يميل الى استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة المتعلمة، خاصة تلك التي حصلت على تعليم متقدم. ولا شك ان طبيعة المهن التي يحتاجها كل من القطاع الخاص، من ناحية، والقطاع العام والمختلط من ناحية اخرى، تنعكس على نسبة استيعاب كل

منهما للقوى العاملة عالية المستوى . ويبدو بشكل بارز بان ارتفاع نسبة الاختصاصين والفنيين في مجموع المشتغلين في القطاع العام والمختلط (٣٩.٢%) وانخفاضها في القطاع الخاص (١.٠%)..، قد لعب دورا بارزا في هذا المجال . والجدولين (١٤)، (١٥) يوضحان ذلك.

جدول (١٤)

توزيع المشتغلين حسب مستويات التعليم في كل من القطاعين الخاص، والعام والمختلط، سنة ١٩٩٠

القطـــــــاع / مستوى التعليم	العام والمختلط		الخاص		مجموع القطاع المنظم	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون شهادة	٢٥٧٢٣٧	٣٠.٥	١٢٤٤٢٢٤	٦٢.٨	١٥٠١٤٦١	٥٣.١
ابتدائية	١٢٣١٩٩	١٤.٦	٥١٠٧٨٠	٢٥.٨	٦٣٣٩٧٩	٢٢.٤
متوسطة	٥٤١٨٤	٦.٤	١٠٨٧٧٢	٥.٥	١٦٢٩٥٦	٥.٨
اعدادية	١٧٠٥٠٤	٢٠.٢	٦٨٩١٩	٣.٥	٢٣٩٤٢٣	٨.٥
دبلوم معهد	١٠٨٠٧٧	١٢.٩	٢٣١٠٨	١.٢	١٣١١٨٥	٤.٦
بكالوريوس	١١٦٣٥٢	١٣.٨	٢٣٨٥٥	١.٢	١٤٠٢٠٧	٥.٠
دبلوم عالي	٣٣٤٧	٠.٤	٦٩٩	٠.٠٤	٤٠٤٦	٠.١٥
ماجستير	٦٨٢٤	٠.٨	٦٨٣	٠.٠٣	٧٥٠٧	٠.٢٧
دكتوراه	٤٤٥٢	٠.٦	١٥٦	٠.٠٠٨	٤٦١١	٠.١٧
اخرى	١٩٣	٠.١	-	-	١٩٣	٠.٠١
المجموع	٨٤٤٣٦٩	١٠٠	١٩٨١١٩٩		٢٨٢٥٥٦٨	١٠٠

جدول (١٥)
التوزيع المهني للمشتغلين في القطاعين الخاص ، والعام والمختلط، لسنة ١٩٩٠

القطاع / مستوى التعليم	العام والمختلط		الخاص		مجموع القطاع المنظم	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصيون وفنيون	٣٣١١٣٣	٣٩.٢	١٩٧٩٠	١.٠	٣٥٠٩٢٣	١٢.٤
تشريعيون واداريون	٤٥٥٧	٠.٥	٩٧٣	٠.١	٥٥٣٠	٠.٢
كتبة وموظفون تنفيذيون	١٢٠٢٣٠	١٤.٢	٦٢٤٦	٠.٣	١٢٦٤٧٦	٤.٥
عاملون في البيع	٣٠٦١	٠.٤	٢٨١٩٠٥	١٤.٢	٢٨٤٩٦٦	١٠.١
عاملون في الخدمات	١٦٣٧١١	١٩.٤	٩٧٧٩٢	٤.٩	٢٦١٥٠٣	٩.٣
عاملون في الزراعة	٢٣٩٣٨	٢.٨	٨٥٨٣٤٩	٤٣.٣	٨٨٢٢٨٧	٣١.٢
عاملون في الانتاج	١٩٧٧٣٩	٢١.٩	٧١٦١٤٤	٣٦.٢	٩١٣٨٨٣	٣٢.٣
المجموع	٨٤٤٢٦٩	١٠٠	١٩٨١١٩٩	١٠٠	٢٨٢٥٥٦٨	١٠٠

ونحن نعتقد بان انخفاض قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاملة عالية المستوى يشكل ظاهرة خطيرة بالنسبة لمستقبل مخرجات التعليم العالي. فاذا افترضنا ان توسيع مساهمة القطاع الخاص Privatization في العراق، سوف يشكل اتجاها راسخا في المستقبل، مع بقاء القطاع الخاص محافظا على اتجاهاته الحالية في مجالات النشاط الاقتصادي، فاننا عندئذ لابد ان نتوقع حصول بطالة او اهدار في مخرجات التعليم العالي. ولاشك ان من الضرورات المطروحة امام الجهات المسؤولة عن التعليم العالي، هي اعادة النظر في سياسة التعليم العالي ومخرجاته..، على ضوء احتياجات وتوجهات القطاع الخاص، الحالية والمستقبلية. وبقدر تعلق الامر بالشق الاخر من القطاع المنظم (ونعني القطاع العام والمختلط) فان البيانات المتاحة تشير الى انه لم تحصل تحولات جوهرية في التركيب النسبي لمساهمة الايدي العاملة عالية المستوى خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٤ (كما هو موضح بالجدول رقم (٢-١٦). فقد ظلت المساهمة النسبية لحماة شهادت الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي ثابتة، وارتفعت قليلا نسبة حملة شهادة البكالوريوس ودبلوم المعاهد. اما اذا نظرنا الى الاعداد المطلقة، فيبدو ان عدد حملة شهادة الدبلوم العالي من (٣٥٣٧) الى (٣٠٤٩) خلال الفترة نفسها، ولكن ازدادت الاعداد المطلقة لحملة شهادة البكالوريوس ودبلوم المعاهد المتوسطة. وتشير بعض الدراسات القديمة والحديثة الى ان اعدادا لا بأس بها من الايدي العاملة عالية المستوى..، المستخدمة في القطاع العام والمختلط، لا تمارس تخصصاتها الفعلية، الامر الذي يشكل احد مظاهر التبديد او سوء الاستفادة من القوى العاملة عالية المستوى. فهناك اعداد من المهندسين او الاختصاصين في العلوم المختلفة يمارسون مهنا كتابية او ادارية دون مستوياتهم او لا تتصل بتخصصاتهم. ويرى الكتاب المهتمين بقضايا اقتصاديات التعليم ان ذلك يمثل تبديدا في نفقات التعليم العالي.

جدول (١٦)

الواقع والهيكل النسبي للمشتغلين في اجهزة الدولة (عام ومختلط) حسب المستوى التعليمي والجنس للفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)

السنوات / الجنس / المستوى التعليمي	الارقام المطلقة			الهيكل النسبي %		
	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٤
دكتوراه						
ذكور	٣٩٤٢	٣١٩٣	٣٧٨٣	٠.٦	٠.٨	٠.٧
اناث	٤١٥	٤٥٢	٤١٢	٠.٢	٠.٢	٠.١
مجموع	٤٣٥٧	٤٦٤٥	٤١٩٥	٠.٥	٠.٦	٠.٥
ماجستير						
ذكور	٤٧١٠	٥١٩٧	٥٣٥٧	٠.٧	٠.٩	١.١
اناث	١٢٤٩	١٦٢٧	١٥٧٣	٠.٤	٠.٦	٠.٥
مجموع	٥٩٥٩	٦٨٢٤	٦٩٣٠	٠.٦	٠.٨	٠.٨
دبلوم عالي						
ذكور	٢٦٣٦	٢٤٣٧	٢١٥٠	٠.٤	٠.٤	٠.٤
اناث	٩٠١	٩١٠	٨٩٩	٠.٣	٠.٣	٠.٣
مجموع	٣٥٣٧	٣٣٤٧	٣٠٤٩	٠.٤	٠.٤	٠.٤
بكالوريوس						
ذكور	٦٥٠٩٦	٥٩٤٩٧	٦٦١١٣	٩.٨	١٠.٨	١٣.٦
اناث	٥٢٤٣٢	٥٦٨٥٥	٦٦٦١٢	١٨.٧	١٩.٥	٢٠.٦
مجموع	١١٧٥٣١	١١٦٣٥٢	١٣٢٧٢٥	١٢.٥	١٣.٨	١٦.٠
دبلوم (معهد)						
ذكور	٥٠٧٥٨	٥٥٤٨٤	٦٨١٣٤	٧.٧	١٠.١	١٣.٤
اناث	٣٩٠٣٦	٥٢٥٩٣	٦٨٣٥٣	١٣.٩	١٨.٠	٢١.٢
مجموع	٨٩٧٩٤	١٠٨٠٧٧	١٣٦٤٨٧	٩.٥	١٢.٩	١٦.٤
اعدادية						
ذكور	٨٥٦٤٢	٧٥٣٣٦	٨٨٩١١	١٢.٩	١٣.٦	١٧.٥
اناث	٩٦٢٠٧	٩٥١٦٨	١٠٢٢٥١	٣٤.٣	٣٢.٦	٣١.٧
مجموع	١٨١٨٤٩	١٧٠٥٠٤	١٩١١٦٢	١٩.٣	٢٠.٢	٢٣.٠

متوسطة	٣٩٣١٥	٣٠٢٣٠	٢٦١٦٧	٥.٩	٥.٥	٥.١
ذكور	٢٥٥٣٦	٢٣٩٥٤	٢٣٤١٥	٩.٢	٨.٢	٧.٢
اناث	٦٤٨٥١	٥٤١٨٤	٤٩٥٧٩	٦.٩	٦.٤	٦.٠
مجموع						
ابتدائية	١١٩٥٠١	٩٧٩٤٩	٩٧٢٠٠	١٨.٠	١٧.٧	١٥.٦
ذكور	٢٧٠١٥	٢٥٢٥٠	٢٣٠٨٧	٩.٦	٨.٦	٧.١
اناث	١٤٦٥١٦	١٢٣١٩٩	١٠٢٢٨٧	١٥.٥	١٤.٦	١٢.٣
مجموع						
بدون شهادة	٢٩١٩٢٥	٢٢٢٢٤٧	١٦٨٩٤٢	٤٤.٠	٤٠.٣	٣٣.٢
ذكور	٣٧٦١٩	٣٤٩٩٠	٣٦١٦٧	١٣.٤	١٢.٠	١١.٢
اناث	٣٢٩٥٤٢	٢٥٧٢٣٧	٢٠٥١٠٩	٣٤.٨	٣٠.٥	٢٤.٧
مجموع						
المجموع الكلي	٦٦٣٥٢٥	٥٥٢٥٧٠	٥٠٨٧٥٧	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
ذكور	٢٨٠٤١٣	٢٩١٧٩٩	٣٢٢٧٦٦	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
اناث	٩٤٣٩٣٨	٨٤٤٣٦٩	٨٣١٥٢٣	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
مجموع						

٢- التطور التقني ونمط التشغيل

من الصعب الاعتماد على البيانات المتاحة عن تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١، للتعرف على التطور التقني الحاصل في الانشطة الاقتصادية، وذلك لاعتبارات عديدة من اهمها ان الفترة الزمنية التي تغطيها البيانات قصير نسبيا ..، فضلا عن ان سنوات الفترة المذكورة تمثل سنوات غير اعتيادية ..، اي انها لا تعبر عن المسار والامكانات الفعلية للتطور التقني. ولعل الاهم من ذلك ان هيكل تكوين رأس المال الثابت – كما اشرنا سابقا- يفصح عن وجود توجهات غير انتاجية، حيث تنخفض نسبة المكائن والمعدات وترتفع مستوى الابنية والمنشأت في الحصيلة الكلية للموجودات الرأسمالية (راجع الجدولين ١٠، ١١)، الامر الذي يعني ان البيانات المتوفرة لا تقدم لنا صورة يمكن الاعتماد عليها – على الصعيد الكلي- للتعرف على التطور الحاصل في معامل رأس المال /العمل Capital / Labor ratio كمؤشر للتطور التقني. ولا نعتقد ان هذا التوجه يمكن ان يسود في الظروف الاعتيادية . ومع ذلك فانه استنادا الى البيانات المتاحة عن الموجودات الرأسمالية وتكوين رأس المال للفترة المذكورة، وربطها ببيانات التشغيل في الانشطة الاقتصادية في العراق، يمكن ان نخرج بنتيجة مفادها ان المستوى التقني في الانشطة الاقتصادية في العراق لم يشهد تحولات جوهرية في اساليب الانتاج.

وبصورة عامة فاننا نجد ان الاعتبارات التي سيؤدي الى زيادة عرض الايدي العاملة- والتي المحنا اليها سابقا- تجعل من الضرورة ان تكون الاتجاهات التقنية للمستقبل المنظور، موفرة لرأس المال Capital – Saving ومكثفة للعمل labor – intensive، ويستلزم ذلك توسيع قاعدة الاستثمار في الزراعة ثم في الصناعة التحويلية. ونحن نعتقد ان توسيع قاعدة المشاريع الزراعية لابد ان يأخذ اولوية اكبر، لان توسع الصناعة التحويلية- في بلد نام كالعراق – يستلزم توفير المستلزمات المحلية المتمثلة اولاً بالمواد الاولية الزراعية. والى جانب ذلك من الضروري ايضا اعطاء تسهيلات اكبر لتلك المشاريع التي تتبع اساليب انتاج مكثفة للعمل.

ومن المفيد ان نوضح هنا بان اتباع اساليب انتاج مكثفة للعمل وموفرة لرأس المال الثابت، يستلزم توسيع قاعدة التدريب المهني Vocational training بدلا من توسيع مخرجات التعليم العالي النظري الاكاديمي، لان الاخيرة لا تساعد على زيادة امكانية امتصاص الايدي العاملة. والحقيقة ان زيادة مهارة الايدي العاملة سوف يشجع المشاريع على اتباع اساليب انتاج مكثفة للعمل. فاذا كان اختيار اسلوب الانتاج – حسب معطيات النظرية الاقتصادية- يعتمد على نقطة تماس خط التكاليف مع منحنى الناتج المتساوي؛ فانه من الممكن تأخير الانخفاض في الانتاجية الحدية للعمل – عند زيادة عدد المشتغلين – وذلك عن طريق زيادة مهارات الايدي العاملة؛ الامر الذي سيؤثر على النسبة الاحلالية بين الايدي العاملة ورأس المال الثابت ..، وهذا سيؤثر بالتالي على شكل تقوس منحنى الناتج المتساوي، ويجعل من الممكن –بالنتيجة- ان تحصل نقطة التماس بين خط التكاليف ومنحنى الناتج المتساوي، في موقع اخر يؤشر اختيار اسلوب انتاج مكثف للعمل وموفر لرأس المال الثابت.

وحتى اذا افترضنا انخفاض امكانات المنتج اي تراجع خط التكاليف كنتيجة لارتفاع اجور العمال او حتى كنتيجة لزيادة تكلفة كل من العمل ورأس المال الثابت فان ذلك يمكن ان لا يؤثر على امكانات امتصاص الايدي العاملة اذا استطعنا التأثير على الاهمية الاحلالية للعمل ورأس المال الثابت، اي التأثير على شكل منحنى الناتج المتساوي من خلال رفع مستويات انتاجية العمل-كنتيجة لزيادة مهارات العمال- وبتعبير اخر فان تأخير الانخفاض في الناتج الحدي للعمل عند زيادة اعداد المشتغلين، سوف يجعل من الممكن استيعاب ايدي عاملة اضافية. وهذه النتيجة تكون ممكنة عن طريق زيادة التدريب المهني..، اي زيادة مهارات الايدي العاملة.

ان هذه المسألة التي طرحناها من زاوية تحليلات النظرية الاقتصادية، طرحها ايضا الاقتصادي المعروف " هيرشمان " من زاوية نظرية التنمية حيث اشار الى ان ميل المشاريع الاقتصادية في كثير من البلدان النامية الى اتباع اساليب انتاج موفرة للعمل، قد يرتبط او يمكن تعليله بانخفاض مهارة الايدي العاملة. حيث ان الماكنة يمكن ان تغني عن عدم دقة الايدي العاملة في انجاز الكثير من المهام والاعمال. وهذا الرأي يعارض ما يتصوره بعض الاقتصاديين الذين يعتقدون بان ارتفاع مهارة العمال وانتاجية العمل- نتيجة التدريب المهني- يؤدي الى تقليص الحاجة للايدي العاملة.

النظام الاءقتصادى/ الاءجتماعى و افاق التشغيل فى العراق

يمثل النظام الاقتصادي، المنهجية التي يقوم بها البشر بتهيئة وتوجيه موارده المتاحة. وقد يظن البعض ان هناك تنوعا هائلا في هذه المنهجيات او النظم، بما يوازي التنوع في الثقافات والخصائص التي تميز المجتمعات البشرية. لكن الامر الذي قد يدعو للدهشة، انه رغم التنوع الواسع في المؤسسات والعادات الاجتماعية التي رافقت النشاطات الاقتصادية للمجتمعات، الا ان هناك عددا محدودا جدا من المنهجيات او الانماط (النظم) الاقتصادية التي يمكن مشاهدتها خلف هذا التنوع. والواقع ان التاريخ قد سجل لنا ثلاثة انماط من النظم الاقتصادية-وهي: تلك التي تستند على مبدا التقليد (او التقاليد)، وتلك التي تعتمد على التوجيه او القسر، وتلك التي يكون تنظيمها المركزي هو السوق (الاقتصاد الحر)

ويمكن تصنيف قضية التنسيق الاجتماعي الى مهمتين متميزتين، الاولى هي انتاج السلع والخدمات اللازمة لصيانة المنظومة الاجتماعية- وهي مسألة تستلزم تعبئة موارد المجتمع بما في ذلك المورد الاكثر قيمة وتحديدا...(اي المجهود البشري). والثانية هي قضية التوزيع..، لكن هذه المسألة الاخيرة لا تعني مجرد توفير ضرورات استمرار عرض العمل في المجتمع...، بل لابد ان تكون متوافقة مع القيم السائدة لكل منظومة اجتماعية...، ومتوافقة ايضا مع الادوار او المهمات التي يتوقع- او يؤمل- ان تقوم به الشرائح الاجتماعية المختلفة. وهذا يعني ان نمط التوزيع الافضل هو ذلك الذي يسمح لكل شريحة او فئة اجتماعية باداء دورها ضمن المرحلة التاريخية والاجتماعية، وصولا الى افضل النتائج الاقتصادية. ولابد ان نسجل هنا ان نمط التوزيع الذي تم اتباعه في الدول الغربية- رغم الماخذ التي يمكن ان ترد بشأنه- قد اتاح المجال خلال القرون الثلاث الماضية للفئات الاجتماعية الاكثر فاعلية، لكي تحقق افضل النتائج الاقتصادية، لكننا في مقابل ذلك، نجد ان الاتجاه نحو حرق المراحل التاريخية او تجاوزها- تحت ضغوط واعتبارات ومزايدات ذرائعية او سياسية- في معظم البلاد النامية، قد اجهض امكانات مساهمة الفئة الاجتماعية الاكثر فاعلية في التنمية...، وهي فئة (المنظمين الرواد) الذي شكلوا حجر الزاوية في التقدم الاقتصادي في المجتمعات الغربية.

ادى بروز الدولة "الليبرالية" الى التمييز بحدة بين العام والخاص، حيث اكدت على ان صفة (الخصوصية او الخاص) لا تنصرف الى النشاط الاقتصادي فحسب، بل تمتد ايضا الى العقيدة الدينية والايمان والممارسة الاخلاقية. وقد تزامن او تقارب هذا التوجه مع ما يعرف بحركة التنوير. . ولعل من نافلة القول ان تشير هنا الى ان الدولة (العلمانية)، تمثل امتدادا او افرازا لحركة التنوير على الصعيد الاجتماعي السياسي. و يمكن القول بأن ارهاصات هذه الحركة لم تتجاوز حتى الان افاق المجتمعات الغربية و (تركية اتاتورك) الى حد ما. ومن جهة اخرى فان حركة التنوير في الغرب انطلقت من المدن اصلا، وذلك بعد حصول تغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية الحضرية ادت الى افراز انماط ثقافيةفي المدن. وبتعبير اخر، يمكن القول بانه من غير الممكن حصول حركة التنوير بدون حصول تغير في البيئة الاقتصادية- وبالتالي في الانماط الثقافية- في المناطق الحضرية. وتظل المناطق الحضرية (المدن) هي التي تقود البيئة الثقافية لعموم المجتمع. ان الكثير من جوانب الخصخصة لا تناهض المجال العام بل تعززه . وتمثل عبارتي العام والخاص ، محورا في طروحات الفكر الليبرالي الحديث . فهو يرى ان الحكومة العامة ينبغي ان تتضمن قواعد لممارسة قوة الدولة ، وملاحظة انجازاتها ؛ كما ان قرارات ومناقشات الحكومة يجب ان يطلع عليها الجمهور ، وتكون مفتوحة للمناقشة العامة . أي ان مواطني الدولة الليبرالية الحديثة لهم الحق في ان تكون حكومتهم ذات تبعية عامة ، ليس فقط في اهدافها ، بل في سياقاتها ...؛ بمعنى ان تكون الحكومة قابلة للمحاسبة والمساءلة من قبل الناس (وهذا غير متاح في الانظمة الشمولية التي تفترض انها تمارس الملكية العامة وتهيمن على القطاع العام نيابة عن المواطنين). لكن الليبرالية الحديثة ترى ان منازل الناس، واماكن عبادتهم هي مجالات خاصة.

لاشك ان نظام السوق يفرز الكثير من الضغوط والحوافز في ان واحد. لكن البواعث التي يولدها فيما يتصل بالربح والخسارة، لا تكون في العادة تحت سيطرة شخص واحد او مجموعة اشخاص، وانما تنبثق من خلال "عمل" النظام نفسه. وعندما نمعن النظر نجد ان "عمل" النظام هذا ، لا يعدو عن كونه سعي الافراد للحصول على المكاسب المالية عن طريق توفير (او عرض) الاشياء التي يرغب الاخرون في شرائها.

تتنوع وتتعدد الاسباب والدوافع التي تقف وراء تهميش دور القطاع الخاص، وبالتالي توسع دور مساهمة القطاع العام في حصيلة النشاط الاقتصادي في العراق. ولكن يمكن ان نجمل اهم الدوافع والاسباب في المحاور الاتية:

-ان التطلع الى التنمية، يمكن ان يولد نوازع تميل الى اتباع اجراءات عنيفة من الناحية الاجتماعية، وربما ياخذ صيغة عدم استقرار اجتماعي ذات خطر شديد، مع ما يصاحبها من اضطراب سياسي حاد. الامر الذي يشكل معوقا اضافيا للتنمية، حيث يكبح اية مبادرات ايجابية للنشاط الخاص. هذا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد النامية من ضالة حجم المدخرات الخاصة، وتراجع امكانات الاقتراض من المؤسسات التمويلية والمصارف. ويضاف الى ذلك تهيب او خشية راس المال المحلي- اصلا- عن الاستثمار في المجالات المرغوب فيها التي تستلزم اقامة اصول ثابتة (تكوين راس مال ثابت) ذات مردود على امتداد زمني طويل ومما يفاقم من تهيب النشاط الخاص في البلاد النامية، قصور البنية التحتية التي تتيح للاستثمار الخاص تحقيق نتائج اقتصادية جيدة.

_الاضطرار أحيانا الى الاقتراض من الخارج، قد وفر امكانات تمويلية، قامت الجهات الرسمية بتحويلها الى استثمارات في مشاريع مملوكة للدولة...، في الوقت الذي تفتقر فيه اكثر البلاد النامية الى الكفاءات التنظيمية في اجهزتها الرسمية، بما يمكنها من تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية. ومن المفارقات الغريبة في هذا المجال- خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين- ان مؤسسات التمويل الدولية، بل حتى الدول المقرضة كانت تطلب او تشترط في احيان كثيرة، ان تقوم حكومات البلاد النامية- او تشارك على الاقل- في اقامة مشاريع استثمارية، وكانت ترى ان ذلك يضمن حسن الاستفادة من القروض والمساعدات في مجال التنمية الاقتصادية.

___ المتغير السياسي الداخلي او المحلي: تحت تأثير الرغبة في كسب التأييد الشعبي وطرح شعارات تتجاوز مراحل التغير الاجتماعي والاقتصادي- حتى من وجهة النظر الماركسية او اليسارية- اندفعت الكثير من حكومات البلاد النامية الى توسيع مجالات ومشاريع القطاع العام. والواقع انه تحت تأثير نفس المتغير السياسي، ارتأت الكثير من السلطات المحلية في البلاد النامية، ان توسيع القطاع العام هو الخيار الافضل- على الاقل في الامد القصير- لتوسيع فرص العمل وامتصاص العاطلين، الامر الذي جعل مشاريع القطاع العام مرتعا للبطالة المقنعة، وهذه الظاهرة يمكن ان تخلق نمطا سلوكيا مترديا في الاداء..، تصعب معالجته لاحقا.

_لاشك ان انخفاض الكفاءة الحدية لراس المال- تحت تاثير عوامل عديدة من بينها ضالة البنية التحتية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية- في كثير من البلاد النامية، يؤدي الى انخفاض او تراجع الاستثمار للنشاط الخاص. ولكن في المقابل نجد ان توفر مصادر مواد خام- كالبترول- في هذه البلاد، فضلا عن القروض الخارجية، قد اتاح للجهات الرسمية مصادر تمويلية استثمرتها في مشاريع مملوكة .للدولة.

ورغم وجود معوقات فعلية ادت الى تحجيم دور ومساهمة القطاع الخاص في العراق ، لكن اهم ملامح النتائج السلبية المترتبة على ذلك هى :

_التضحية باعتبارات النتائج الاقتصادية الايجابية في الامد البعيد، لحساب ترجيح اعتبارات الامد القصير. ومن ابرز المؤشرات التي تقع في نفس الاطار، هو تحجيم الكفاءة التنظيمية للقطاع الخاص الذي انجز عملية التقدم الاقتصادي في الدول الغربية.

ولاشك ان من بين اهم النتائج المترتبة ايضا، هو انخفاض الفائض الاقتصادي (الفرق بين قيمة الانتاج والتكلفة)، بسبب الهدر في استخدام الموارد في مشاريع القطاع العام، وعدم ترشيد التكاليف. وهذا يعني ضمنيا التضحية باعتبارات الجدوى الاقتصادية .

ومن
المهم التأكيد ثانية على ان توسيع القطاع العام قد ادى الى تكريس مظاهر البطالة المقنعة التي تؤدي الى خلق نمط من السلوك المؤسسي يتمثل في الاداء المتردي للعاملين وانخفاض مستويات الانتاجية. ولاشك ان عدم الاطمئنان الى الحكومة، يمتد الى الخوف من التضخم

النقدي والضرائب الباهضة ونزع الملكية والانتقام السياسي، كما يسبب هروب راس المال الى الخارج او –في حالات اقل سوءا- اكتناز الثروة والمضاربة في شراء الاراضي بدلا من المشاريع المنتجة.وهكذا يمكن أن نستنتج ثمة حقيقة على جانب كبير من الاهمية،وهى :

ان تهميش النشاط الخاص أي راس المال المحلي العراقي، كان نتيجة منطقية لاسباب ومتغيرات عديدة، من اهمها ارهاصات المتغير السياسي وملابساته ودوافعه، فضلا عن ضعف البنية التحتية..، وكل ذلك ينعكس سلبا على الكفاءة الحدية لراس المال (أي معدل العائد (العوائد) المتوقعة من الاستثمار الاضافي) ويؤدي بالنتيجة الى تراجع رغبة راس المال المحلي ومساهمته في الاستثمار، فينكمش في مجالات هامشية ضيقة كالمضاربات في بيع وشراء الاصول، وعمليات المبادلات السريعة..، التي تتيح لرؤس الاموال امكانية التراجع او الاختفاء السريع عند الضرورة.

لكن هذا التشخيص لحالة رأس المال الخاص المحلي العراقي ، يعني – من بين امور أخرى- أنه لم تتوفر لديه بعد المهارات التنظيمية التي تتيح له أمكانية أدارة وتوجيه المشاريع الاقتصادية التي قد تتحول ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص، وتحقيق نتائج اقتصادية ايجابية. ومما يزيد من قتامة هذه الحقيقة، ان هامشا كبيرا من الثروات الفردية- ولعله الاكبر اطلاقا- يمثل ثروات طارئة او مستحدثة جاءت نتيجة مكاسب ظرفية عارضة سواء من خلال النظام السياسي السابق او ما اعقب سقوطه من اعمال سميت بـ "الحواسم". ومن الصعب ان نتصور امكانية وجود اية قدرات عقلانية اقتصادية لدى هؤلاء، تتيح لهم ان يصبحوا رجال اعمال قادرين على الاستثمار في مشاريع اقتصادية ذات اصول ثابتة..، ولكن من المحتمل ان يغتنم بعضهم فرصة الخصخصة..، فيتخذ منها مجالا او ملاذا لغسيل الاموال القذرة.

وبصرف النظر عن الملاحظة الاخيرة، فأن مساهمة راس المال الخاص العراقي المحلي-سواء الثروات النظيفة او الاموال القذرة- في عملية الخصخصة، لابد ان تستلزم قدرا ملائما من الاستقرار الاجتماعي في ظل نظام سياسي واضح المعالم، كما تستلزم الاطمئنان الى اعادة الحياة الى البنية التحتية المدمرة وفي مقدمتها الكهرباء وغيرها، مثل:

طرق النقل ومستلزماتها وبدون ذلك فان رؤوس الاموال المحلية الخاصة، سوف تظل قابعة في زوايا ضيقة كاعمال المضاربات والوساطة التجارية..، ولعل خير شاهد على ذلك..، السيل الهائل من السيارات المستوردة التي دخلت العراق في الاشهر القليلة التي اعقبت سقوط النظام السياسي السابق.

ونحن نميل الى الاعتقاد بان الانطلاقة الاولى لعملية تفعيل النشاط الخاص في العراق، سوف تبدأ بمشاركة او مبادرة من رؤوس الاموال الاجنبية، حيث يوفر ذلك قدرا من الثقة والاطمئنان لراس المال العراقي المحلي بخصوص الجدوى الاقتصادية للمساهمة في الخصخصة كما يوفر الاطمئنان حول استمرارية الوضع الجديد لتلك المشاريع..، فضلا عن الاطمئنان الى حسن ادارة واستثمار هذه الماريع مستقبلا بعد خصخصتها. لكن الامر المرجح هو أنه بدون تفعيل دور النشاط الخاص في العراق،فأن احتمالات التوسع في التشغيل المنتج سوف تكون قاتمة. ولابد أن تميز هنا بين التشغيل (بالمعنى الآقتصادى)، من ناحية، و(الاءشغال) الذى يتضمن عملية هدر وتبديد فى الموارد البشرية والمالية.

نستطيع القول، في ضوء ما تقدم ان تفعيل النشاط الخاص فى العراق لابد ان تجري وتدار بشكل رصين ومتأني.

ولغرض تجنب اية ارهاصات سلبية محتملة، فلابد من الحرص على توفير قدر كبير من الشفافية والعلنية في اجراءات الخصخصة، بحيث لا تكون اية حلقة من حلقاتها غامضة او خافية، من اجل قطع الطريق على احتمالات استغلالها لاغراض سياسية. ومن المفيد جدا في

هذا المجال تشكيل لجنة لدراسة تجارب الخصخصة في بلدان اخرى والتعرف على الملابسات والاشكالات التي رافقتها او احاطت بها..، وذلك تجنبا او تلافيا للاشكالات التي جابهتها او وقعت فيها.

ولعل الاهم من ذلك هو مراعاة الظروف المحلية في العراق خاصة تلك التي تتصل بحجم البطالة المتفشية اصلا، حتى قبل الشروع بعملية الخصخصة، لذلك فلعل مما يخفف من وطأة هذه الاشكالية هو ان يتم توقيت خطوات الخصخصة مع حملات اعادة اعمار البنية التحتية في العراق..، لان عملية اعادة الاعمار سوف تمتص اعداد غير قليلة من الايدي العاملة، أي توفر فرص العمل، الامر الذي يمكن ان يخفف من وطأة تسريح بعض المشتغلين في المشاريع التي سوف تتحول الى القطاع الخاص، ومن المفيد ايضا ان يتم في نفس الوقت تقديم تسهيلات لرجال الاعمال المحليين- وحتى للاجانب- لاقامة مشاريع جديدة قادرة على توفير فرص عمل اضافية.

من الخصائص الواضحة للمجتمع العراقي بشكل خاص- والمجتمع العربي بشكل عام- هيمنة الذهنية الابوية التي تنظر الى الحكومة او الدولة كراع او (حامي). وهذا التوجه الذهني هو امتداد لاستمرار تأثير النظام القبلي او العشائري الذي يعتبر الشيخ بمثابة الاب لابناء القبيلة وكوجه لكرامتها. فالحكومة او الدولة تمثل- على الاقل من الناحية السايكولوجية بمثابة شيخ العشيرة او اب العائلة.

وهذه الحقيقة الاكيدة قد سهلت- بل دفعت- الى قيام النظم السياسية الشمولية الدكتاتورية. لكن هذه النظم- بدورها- لكي تدعم دورها وسلطتها، وجدت ان من مصلحتها توسيع مساحة ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية بصرف النظر عن اعتبارات الجدوى الاقتصادية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية

ورغم ان هذه الملاحظة قد تبدو اقرب الى الجانب السياسي الاجتماعي، لكننا نعتقد بأنها تطرح بعدا هاما جدا فيما يتعلق بسياسة التحول نحو القطاع الخاص او الخصخصة فمن المهم في هذا المجال الحرص على ان تكون خطوات عمليات الخصخصة، مترافقة ومتزامنة مع اتخاذ اجراءات رسمية اخرى ترسخ القناعة لدى ابناء المجتمع با توسيع دور القطاع الخاص، لا يعني بالضرورة التخلي عن الدور الحامي او الراعي للدولة. ويمكن ان نقترح في هذا المجال القيام باصدار تشريعات رسمية في مجال اعانات البطالة- مثلا- او غيرها، في وقت مقارب او مرافق للاعلان عن خطوات في مجال الخصخصة. ورغم التخوف المبدئي من أن بدايات التحول للقطاع الخاص سوف يصحبها تباطوء في التوسع في التشغيل في الآمد القصير_ لكن توسيع التشغيل المنتج في الآمد اللاحق لابد أن يستلزم وجود فاعل للقطاع الخاص.

وبصورة عامة، يبدو ان اجراءات التحول نحو القطاع الخاص، بحاجة ماسة الى نشاط اخر في مجال الاعلام الاقتصادي، الذي يستهدف ايضاح مزايا وايجابيات الخصخصة على المدى البعيد.

حين ناخذ في الاعتبار التأثير الذي مارسه المتغير السياسي المحلي، على تهميش دور القطاع الخاص في العراق، لابد ان نضطر للتسليم بان نجاح الخصخصة واستمرارية تفعيل دور النشاط الخاص، سوف يعتمد الى حد بعيد على نجاح واستمرارية الخيار الديموقراطي على الصعيد السياسي. وفي نفس الوقت فان طبيعة الصدى الشعبي- الاولي- للخصخصة، سوف يرتبط بمدى قدرتها على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة. ومن هنا يمكن القول بأن الاختلال الديموغرافي، يطرح بعدين في هذا المجال، احدهما في الاطار الاقتصادي المباشر، والاخر في الاطار الاجتماعي؛ وان كان ينطوي على نتائج اقتصادية اكثر خطورة في مسار

التحول. بالنسبة للبلاد النامية- وفي مقدمتها العراق- فأن الديموقراطية تعتبر لازمة ضرورية(لتطمين) وتوسيع مساهمة راس المال الوطني الخاص، الذي بدونه لا يمكن انجاز تنمية اقتصادية حقيقية وحصول تراكم راسمالي في المجالات الانتاجية الحديثة.

مراجع اخرى **Further References:**

-A.AL – Kubaisy: Administrative Development in new nation; AL-Huriyah press. House, Baghdad.

-A. Bernie: An Economic History of Europe 1760-1939.

London, 1957.

- A.p. Thirlwall: Growth & development: Macmillan; London, 1974.

-B.Herick & ch. Kindleberger: Eco Deve. Mc. Graw- Hill, 1984.

-B.Higgins: Eco.Deve-Norton Co. New York, 1968.

-B.Russell: Power; A new social analysis, Unwin, London, 1960.

-CH. W.L. Hill: Global Business: Mc- Graw –Hill, 2001, Boston.

-C.E. Ayres: The theory of Eco. Progress; Sckoken books. Inc.

North Carolena, 1962.

د.طارق العكيلى،طالب العقابى،و باسمة صادق: الموارد البشرية والتشغيل فى العراق. دراسة صادرةعن هيئة التطيط،و(الآسكوا) والبرنامج الائنمائى للامم المتحدة/.١٩٩٧

دكتور طارق العكيلى:تخطيط الموارد البشرية__الجامعة المستنصرية.بغداد ٢٠٠٣ _ د.طارق العكيلى :البطالة الهيكلية المقنعة فى البلاد النامية بين البعد الآقتصادى والبعد المؤسسى / السلوكى._مجلة الآدارة والآقتصاد_الجامعة المستنصرية، العدد السابع، ١٩٨٢

_ د.طارق العكيلى،د.محمد طاقة :الآستثمار فى التعليم وعلاقته بتبديد عنصر العمل فى البلاد النامية._مجلة الآقتصادى، جمعية الآقتصاديين.بغداد،١٩٨٨

_ د.طارق العكيلى : افاق الخصخصة فى العراق فى ضوء المتغير الديموغرافى/الآجتماعى.- المجلة العراقية للعلوم الاءجتماعية/ كلية الاءدارة والآقتصاد_بغداد.اعددالثامن.٢٠٠٥.

ملحق الشكل (١):-

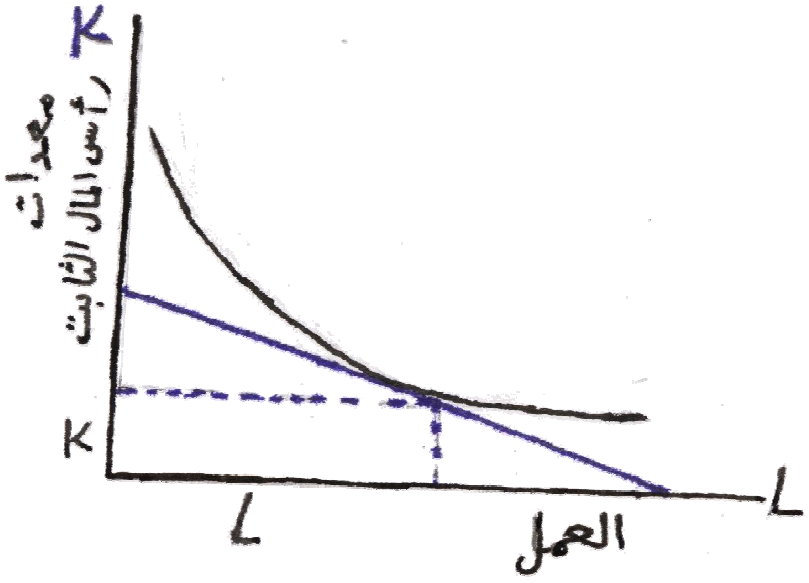

ملحق الشكل (٢):-

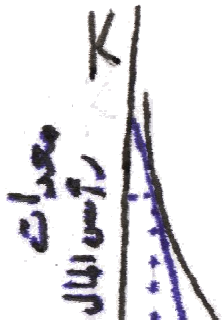

دراســة في مشكلــة البطالــة

د.فـلاح حسن ثويني
د. وحيـدة جبر

المقدمـة:

إذا كان التضخم يوصف (بأنه نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلـة) فأنـه يمكن وصف البطالـة بأنها (عمالة كثيرة تطارد وظائفاً قليلة) وللبطالة تأثيراتها المتعددة التي تكون شديدة الخطـورة على الاقتصاد والمجتمع، لذلك يتم وصفها بأنها مشكلة.

والتساؤلات التي يثيرها البحث هي: لمـاذا تعد البطالـة مشكلة ؟ هل هو اختلاف أسبابها ؟ و/أو تعدد أنواعها ؟ وكيف ينعكس ذلك على مواجهتها ؟

وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات تم تناول الموضوع في اربعة محاور هي :-

المحور الاول:- حول البطالة.. المفاهيم وموقف النظرية الاقتصادية .
حيث يتضمن مدخل في مفاهيم العمل والتشغيل والبطالة وموقعها في النظرية الاقتصادية.

المحور الثاني:- تكاليف البطالة وقياسها.
ويتضـمن التكـاليف الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية للبطالـة وكـذلك مؤشـرات قيـاس البطالة.

المحور الثالث:- الجوانب التطبيقية للبطالة.
ويتضمن طبيعة البطالة ومعدلاتها في العراق وفي البلدان العربية وبعض بلدان العالم.

المحور الرابع:- الاجراءات المناسبة لمواجهة البطالة.
ويحتوي اهم الاجراءات التي يمكن اتخاذها في سبيل الحد من ارتفاع معدلات البطالة.

المحور الاول:- حول البطالة.. المفاهيم وموقف النظرية الاقتصادية

أولا : في مفاهيم العمل والتشغيل والبطالة.

منذ بدء الخليقة كان العمل(Labour)هو محور النشاط الإنساني بمختلف صوره وأشكاله وان كل شيء ضروري للحياة يتم التوصل اليه من خلال العمل وعليه فأن العمل يعرف بأنه النشاط الإنساني النافع وهو مصدر إنتاجية كل مجتمع، اما عرض العمل (Supply of Labour) فهو يمثل عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا او المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ضمن سن العمل (١٥- ٦٥) سنة والذي يعرف بالسكان الفعال بعد استبعاد غيرالمستعد للعمل بسبب العاهات او الإصابات وكذلك استبعاد السكان غير الفعالين وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة او تزيد عن ٦٥ سنة ولا يقومون بأي نشاط اقتصادي، بينما يمثل الطلب على العمل (Demand for Labour) مقدار قوة العمل التي تطلب و التي تتوفر لديها القدرة على تقديم الجهود العقلية و البدنية من قبل أصحاب العمل او الوحدات الاقتصادية الأخرى مقابل اجر معين(١) .

وكذلك يتم التمييز بين مفاهيم التشغيل والتشغيل الكامل والناقص، حيث ان المعنى الواسع للتشغيل او التوظف او الاستخدام(Employment) ينطبق على عناصر الإنتاج المختلفة الأخرى (رأس المال – الأرض – التنظيم) ، فضلا عن عنصر العمل ، التي تشارك في العملية الإنتاجية ، اما التشغيل بالمفهوم الضيق فيشير إلى استخدام عنصر العمل في العملية الانتاجية من خلال الجهد وساعات العمل التي تبذل لأنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

اما التشغيل الكامل (Full Employment) فيقصد به الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل مع عدد الوظائف الشاغرة (Vacancies) ، أي هو الحالة التي يكون فيها العمل متاح لأكبر نسبة من القوى العاملة، كذلك فان الاستخدام او التوظف او التشغيل الكامل لا يقصد به ان (١٠٠%) من القوى العاملة هي في حالة تشغيل، بمعنى آخر ان الاستخدام الكامل لا يعني وجود معدل بطالة مقداره صفر. ويشير مفهوم التشغيل الناقص (القاصر) (Underemployment) الى جميع الافراد الذين لا يعدون عاطلين عن العمل تماما ولكنهم غير مستخدمين استخداما او توظيفا كاملا، أي ان التشغيل الناقص هو عبارة عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين وبين مقدار العمل الذي يكونون عادة قادرين على القيام به وراغبين فيه مع الأخذ بنظر الاعتبار القدرات الإنتاجية والمؤهلات المتاحة ، وبالتالي فأن العامل يعتبر في حال تشغيل ناقص (غير كامل) عندما يعمل في جزء من وقت العمل بالرغم من حاجته وقدرته للعمل وذلك بفعل انخفاض الطلب على إنتاج المنشآت(٢).

ثانيا : مدخل في مفاهيم البطالة

ان إعطاء تعريف كافي لموضوع البطالة(Unemployment) قد لا يكون سهلا، ويعبر عن ذلك الأمر بوضوح الاقتصادي (بيتر سنكلر) P.Sinclair حيث يؤكد على ان البطالة تشبه الفيل (ELEPHANT) سهل التعرف عليه وفي الوقت نفسه يصعب تعريفه ، ومن ثم فأن البطالة هي العطالة (عدم الاستخدام) (3).

وهناك من يعّرف البطالة بأنها حالة الأفراد الذين لا يعملون بالرغم من إنهم جادين في البحث عن العمل أو إنهم ينتظرون العودة الى عمل ، أي ان الشخص يعتبر عاطلا عن العمل اذا كان لا يعمل إضافة الى انه بذل جهود معينة للحصول على عمل خلال الفترة الماضية (شهر) مثلاً او انه سُرح (laid off) مؤقتا من عمله وينتظر ان يستدعى للعمل مجددا ، او انه ينتظر تسلم عمله خلال الفترة القصيرة المقبلة (شهر) مثلاً (4) .

وتعرف البطالة أيضاً بأنها الحالة او الظاهرة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاطات خلال فترة زمنية معينة، وذلك بسبب وجود عوامل خارجة عن سيطرتهم بالرغم من ان هؤلاء الأفراد هم:

١- في سن العمل ٢- راغبين في العمل ٣- قادرين على العمل ٤- باحثين عن العمل. وتسمى البطالة في هذه الحالة بالبطالة الكاملة (.Perfect Une) (5).

ويمكن تعريف البطالة أيضا بكونها تعبر عن كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل، أو من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع و الخدمات على الوجه الأفضل (6) .

وتعرّف منظمة العمل الدولية (ILO)، (International Labour Organization) العاطلون عن العمل: بأنهم الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة في اليوم وفي الوقت نفسه لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط ، وفي الواقع ان هذا المعيار (الساعة) يختلف من بلد الى آخر ، فقد يتم استخدام أسبوع كل شهر او يوم في الاسبوع (7) .

ونعتقد في ضوء ما تقدم بان البطالة هي عبارة عن زيادة في المعروض من العمل (عدد العمال او ساعات العمل) ، عن الحاجة الفعلية (الطلب) على تلك الكمية المعروضة من العمل في فترة زمنية معينة ، ويؤدي اتساع الفرق بين المعروض والمطلوب من العاملين الى حدوث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بتكاليف يتحملها الاقتصاد وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل البشري .

أنواع البطالة وأسبابها:

إن عدم السهولة في إعطاء مفهوم نهائي للبطالة كان مصدره الأنواع المتعددة و المختلفة للبطالة، وفي الوقت نفسه فأن هذا الاختلاف والتعدد كان مصدره أيضا التباين والتعدد في العوامل والأسباب المؤدية للبطالة مما جعل البطالة بالفعل مشكلة ليس من السهولة معالجتها.

وفي الواقع ان إمكانية تداخل المفاهيم والأسباب قد تجد لها مكانا هنا او هناك عند التمييز بين أنواع البطالة وهذا الأمر بالأساس يعود الى اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة وتعدد التشريعات وتباين المقاييس بين بلدان العالم المختلفة، والذي انعكس بالنتيجة على الاختلاف في أنواع وأسباب البطالة.

ويمكن ان تصنف البطالة الى الأنواع الرئيسية التالية (8) .

1.البطالة الاحتكاكية (الانتقالية) (Frictional ,Transitional Unemployment)

وهي البطالة التي تنجم عن عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة وبين الأفراد العاطلين عن العمل وعدم التوافق هذا قد يكون بسبب المكان او بسبب نوع المهارات إذ قد تتاح فرص العمل ولكن هذه الفرص قد تحتاج الى مؤهلات او مهارات معينة ولا يوجد من بين العاطلين من يمتلك تلك المؤهلات او قد تكون الوظيفة الشاغرة متوفرة في مكان معين والأفراد العاطلين موجودين في مكان آخر ويتعرض العاطل عن العمل في مثل هذا النوع من البطالة الى تكاليف البحث عن العمل خلال فترة التعطل.

وفي البطالة الاحتكاكية لايوجد عجز في الطلب على العمل، ولكن العائق الأساس هو ما يعرف بلزوجة العمل او التصاقه (Sticky) بمكان معين او مهارة معينة وهو ما يؤدي الى اختلال في سوق العمل أي ان النقص والعجز يحدث في حركة العمل وكذلك في معرفة فرص العمل . و البعض يرى ان مصطلح الاحتكاك (Friction) مأخوذ من الميكانيك عندما لا تتلاءم او تتعاشق الدواليب المسننة فتحدث احتكاكا ، وحينما يتم تطبيق هذا الاصطلاح على البطالة فانه يعني ان دولاب عرض العمل لايتلائم مع الدولاب المناسب للطلب على العمل .

٢.البطالة الدورية (Cyclical Unemloyment) :-

تعرف هذه البطالة بالدورية لأرتباطها بالدورة الاقتصادية أي التقلبات التي تحدث بصورة دورية للنشاط الاقتصادي عند الانتقال من حالة الرواج (Boom) الى حالة الركود و الكساد (Depression) فعندما يصل النشاط الاقتصادي الى مرحلة من الرواج في الدورة الاقتصادية سيتبعها مرحلة الركود و الكساد في الفعاليات الاقتصادية و التي تؤدي الى انخفاض في الدخل القومي و الناتج القومي وهو ما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض مقدار الأرباح ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل وبالنتيجة حدوث البطالة (9).

ويلاحظ ان البطالة الدورية تشمل معظم النشاطات الاقتصادية أي ان الانخفاض يكون في الطلب الكلي وهو ما يؤدي بالتالي الى قيام العديد من المنشآت بتسريح (Layoff) العمال من وظائفهم وفقدان الوظائف (Job Losers).

3. البطالة الهيكلية : (Structural Unemployment):-

تعرف البطالة بالهيكلية لأنها ترتبط بحدوث تغير أساسي في الهيكل الإنتاجي، وسبب حدوث هذا النوع من البطالة هو أن التخصيص والمهارات لقوة العمل لا تجاري أو لا تساير الوظائف المتاحة، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في الطلب على السلع والخدمات، والمشكلة الأساسية في مثل هذا النوع من البطالة والتي تعد جزءاً من البطالة الاحتكاكية ، هي أن عنصر العمل ورأس المال لا يتسمان بسرعة الحركة والانتقال الى مواقع الصناعات الآخذة في النمو والتوسع مما يؤدي الى ارتفاع اعداد المتعطلين عن العمل في مثل تلك الصناعات .

وان هذا النوع من البطالة (الهيكلية) يعزى الى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد وعندما تتغير التكنولوجيا ويتغير تركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات، والذي ينعكس بالتالي على العمال الذين لا يستطيعون اكتساب المهارات الجديدة بسرعة.

ويأخذ الاختلال الهيكلي فضلاً عن الجوانب الاقتصادية وكما هو الحال في البلدان النامية جوانباً اجتماعية وأنماطاً سلوكية مثل اختلال مخرجات التعليم واختلال البناء التنظيمي والاداري ويشكل ذلك بمجموعة (هيكلاً) لا يتوافق مع متطلبات التشغيل الكفوء للإفراد العاملين . وعلى اساس ذلك توصف البطالة في هذه البلدان بالهيكلية.(10).

4 . البطالة الموسمية(Seasonal Unemployment):-

هذا النوع من البطالة يحدث عندما ينخفض الطلب على الأيدي العاملة عند انتهاء موسم معين لمنتج أو خدمة معينة، أو لقطاع إنتاجي أو خدمي معين مما يؤدي الى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مثل تلك المنتجات أو الخدمات التي يرتبط إنتاجها أو تقديمها في مواسم معينة من السنة وبالتالي ظهور ما يعرف بالبطالة الموسمية.

ومن القطاعات الاقتصادية التي ينتشر فيها هذا النوع من البطالة بصورة واضحة هي القطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد وقطاع السياحة وقطاع الصيد، حيث يلاحظ مثلاً انخفاض نشاط قطاع البناء وقطاع الصيد في مواسم الشتاء، وتوسع هذا النشاط في فصل الصيف.

5. البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):-

وتعرف ايضا بالبطالة المستترة او غير الظاهرة، وتعد (G.Robinson) ، أول من أطلق مصطلح البطالة المقنعة وذلك عام 1936 لوصف وضع العمال في البلدان المتقدمة الذين قبلوا بوظائف أو أعمال متدنية ودون مستواهم الإنتاجي نتيجة الاستغناء عنهم من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت التي كانت تعاني من نقص في الطلب على منتجاتها، والعمال المقصودين هنا ، هم الذين ينخفض الناتج الحدي لعملهم انخفاضاً كبيراً قد يصل الى الصفر(١١) .

والبطالة المقنعة تعني الحالة التي توجد فيها أيدي عاملة فائضة عن حاجة النشاط الاقتصادي، أي عند تحويل العاملين في مشروع معين فأن ذلك الأمر لا يؤثر على إنتاجية ذلك المشروع.

وعند الإشارة الى البطالة المقنعة فأنها تكون أكثر شيوعاً في البلدان النامية وذلك لارتباطها بهيكل الإنتاج غير المرن في تلك البلدان. والذي يتزامن مع الزيادات السكانية الكبيرة التي تزيد من الأفراد في سن العمل .

ويفسر عدد من الاقتصاديين.(12) مثل (H. Leibenstein) البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل حيث لوحظ ان إنتاجية العمل تعتمد على معدل الأجر الذي يحصل عليه العامل ، أما (B. Higgins) فأنه يرجع بروز ظاهرة البطالة المقنعة وخاصة في القطاع الزراعي في البلدان النامية الى ثبات دالة الانتاج في الصناعة ، حيث ان القائمين على المشاريع الصناعية لا يأخذون بنظر الاعتبار الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل ، ويؤكد (A. Luies) على انه بالامكان الاستفادة من البطالة المقنعة في تكوين راس المال في البلدان النامية عندما يتم سحب العمال الفائضين من قطاع الزراعة أو قطاع الخدمات وتشغيلهم في مشاريع جديدة من دون أن يؤدي ذلك الى اختلال أو انخفاض في الإنتاج .

وبصورة عامة فأن البطالة تكون (مستترة) أو(مقنعة) وخاصة في البلدان النامية بسبب عدم وجود أنظمة الإعانات او ضمان البطالة (Unemployment Insurance) وكذلك العدد الكبيرمن الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة في الأراضي الزراعية فضلاً عن اختلال مخرجات التعليم والتدريب وارتفاع نسبة الهدر في طاقات العمل، حيث توجد اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في دوائر وأجهزة الدولة لا يقومون بآية زيادة في الإنتاج ، بل هم في حالة بطالة غير ظاهرة (مقنعة) أو (مستترة) (13) . وكذلك يمكن تفسير ظاهرة البطالة بصورة عامة في البلدان النامية من خلال ارتباط معظم هذة البلدان بعلاقات تبعية اقتصادية مع البلدان المتقدمة اقتصادياً في اغلب الأحيان في غير البلدان النامية مما أدى الى تعطيل وهدر موارد اقتصادية كبيرة ومن بينها بالتأكيد عنصر العمل كذلك تنتشر البطالة في القطاع الزراعي بصورة كبيرة حيث يلاحظ انخفاض الإنتاجية الحدية للعاملين في هذا القطاع الى مستويات

متدنية وخاصة في البلدان النامية وفي المناطق الريفية وتجدر الاشارة الى ان هناك مفاهيم اخرى للبطالة تتداخل او ترتبط مع المفاهيم الرئيسية التي ذكرت سابقاً للبطالة حيث توجد البطالة الاقليمية والاجبارية والاختيارية والتكنلوجية والبطالة حسب العمر او الجنس او العرق والبطالة الظاهرة او السافرة والبطالة الجزئية و البطالة البحثية وبطالة المتعلمين. (١٤)

ثالثاً: البطالة في النظرية الاقتصادية

هناك ثلاث نظريات اقتصادية رئيسية تناولت تفسير وتحليل مشكلة البطالة وهي(15):

1- النظرية الكلاسيكية:-

حسب الافتراضات الكلاسيكية، فأن حالة التشغيل الكامل هي الحالة الاعتيادية للنشاط الاقتصادي، والتي تسمح بوجود بطالة (اختيارية)، عندما يكون العمال غير راغبين في العمل في ظل الأجور السائدة، او إنهم متعطلين لأسباب عرضية منها صعوبة انتقال العاملين او بسبب الطبيعة الموسمية للأعمال او نقص وتعطيل الآلات او نقص في معرفة فرص العمل المتاحة.

وتحدث البطالة الاختيارية عندما يطلب العمال اجوراً أعلى من الأجر التوازني في السوق وبالتالي سيتعطلون عن العمل بصورة اختيارية او طوعية لأنهم طالبوا بأجور مرتفعة.

ويؤكد التحليل الكلاسيكي على ان العاملين لن يبقوا مدة طويلة عاطلين عن العمل، في حالة زوال الأسباب العارضة، وكذلك فأن مرونه الأجور والأسعار ستعمل على معالجة البطالة وتساهم في اعادة التوازن لاي خلل يحدث بين عرض العمل والطلب عليه ، وحسب الكلاسيك فأن عدم مرونه (جمود) الأجور سيؤدي الى حدوث البطالة الإجبارية او القسرية.

2- النظرية الكينزية :

في إطار نقده للتحليل الكلاسيكي حول البطالة اكد كنز (J.M. Keynes) ان تخفيض معدلات الأجور على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة (وهي طبيعة التحليل الاقتصادي الكلاسيكي) تختلف عن تخفيض معدلات الأجور على مستوى الاقتصاد الكلي ، اذ ان التخفيض الأخير في الأجور سيؤدي الى تخفيض القوة الشرائية للعمال ومن ثم انخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض في الطلب الكلي الفعال وبالنتيجة انخفاض مستوى التشغيل ، ويوضح كنز ان البطالة الدورية التي تحدث في فترات الكساد ترجع اسبابها الى قصور في الطلب الفعال الذي ينجم عن ارتفاع الميل الحدي للادخار(MPS) وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لإفراد المجتمع حيث يؤدي ذلك الى اتساع الفجوة بين الدخل والاستهلاك ، وفي حالة عجز الاستثمارات عن مليء هذه الفجوة سيؤدي ذلك الى قصور الطلب وبالنتيجة انخفاض التشغيل وزيادة البطالة .

ان النظرية الكنزية في التشغيل والبطالة تؤكد على ان مستوى التشغيل يتحدد من خلال الطلب الكلي الفعال وليس من خلال المساومة على الأجور بين العمال وأصحاب الأعمال، وان معالجة البطالة تتم من خلال سياسة نقدية توسعية تساهم في تخفيض أسعار الفائدة، وكذلك من خلال سياسة مالية تركز على زيادة الإنفاق وتخفيض الأعباء الضريبية .

3 - النظرية الحديثة :

في ظل هذه النظرية والتي عرفت بنظرية النقوديين وضح ملتون فريدمان(M.Freidman) في عام١٩٦٧، ان التحرك بعيدا" عن المعدل الطبيعي للبطالة(NUR) و(Natural Unemployment Rate) والذي هو ذلك المعدل الذي تكون فيه التوقعات للعاملين واصحاب الاعمال لمعدل التضخم مساوية لمعدل التضخم الحقيقي ، ان هذا التحرك يحدث بسبب عدم قدرة العمال على التنبؤ بمعدل التضخم بصورة صحيحة ، لذلك فانهم قد يقبلون او يرفضون وظائف كانوا سيرفضونها او يقبلونها لو كان باستطاعتهم التنبؤ بشكل سليم ، اذ انه عند تطابق التوقعات التضخمية مع الواقع فان العمال سوف يتصرفون بشكل يؤدي الى استعادة المعدل الطبيعي للبطالة، ويترتب على ذلك ان يتوافق هذا المعدل مع معدلات التضخم وتجدر الاشارة الى ان تحليل المعدل الطبيعي للبطالة لا يفترض ان كل من يرغب في الحصول على عمل بأجر حقيقي او متوقع سيحصل عليه بصورة فورية ، بل قد تحدث تغيرات يكون من الصعوبة توقعها .

وحسب نظرية التوقعات العقلانية(Rational Expectations) والتي هي امتداد للنظرية الحديثة، فانه لا توجد عملية تبادل بين التضخم والبطالة التي اقرها فيلبس(Philips) في عام ١٩٥٨ والتي تؤكد على القبول بمعدل اكبر للبطالة مقابل معدل تضخم منخفض ، ولكن نظرية التوقعات العقلانية ركزت على ان ذلك الأمر يكون مقبولا على المدى القصير ، اذ ان السياسات النقدية التوسعية التي تتخذها السلطات النقدية سوف تؤكد للعمال بان الزيادة في عرض النقد ستؤدي الى اتجاهات تضخمية ، وفي ظل مرونة الأجور النقدية والأسعار فأنها ستتعدل باتجاه الارتفاع ويبقى الأجر الحقيقي والبطالة دون تغيير .

وبالنتيجة فان معدل البطالة الطبيعي هو عبارة عن معدل البطالة الهيكلية والاحتكاكية، أو هو ذلك المعدل الذي يمكن أصحاب الأعمال من القيام بالتوظيف. وعنده يجد العمال الوظائف التي تدفع لهم الأجور والأسعار التي يتوقعونها، ومن الجدير بالإشارة الى ان طروحات أصحاب التوقعات العقلانية قد واجهت سيلا" من الانتقادات على بعض افتراضاتها القائمة .

المحور الثاني:- تكاليف البطالة وقياسها

أولا : التكاليف الاقتصادية :

تتمثل التكاليف الاقتصادية للبطالة بالآثار او الخسائر الاقتصادية التي يتحملها المجتمع عندما لا يتم الاستثمار لعناصر الإنتاج المتاحة وخاصة عنصر العمل،حيث الآثار على مستويات الأجور والاستهلاك والأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن توضيح التكلفة الاقتصادية للبطالة من خلال المثال التالي الذي يوضح حساب فجوة الناتج المحلي الإجمالي(16) (GDP gap)، اي حساب الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (Potential GDP) والذي هواعلى مستوى يصل اليه GDP ويمكن تحقيقه عند أعلى مستوى للتشغيل،والناتج المحلي الإجمالي الفعلي(Actual GDP) ،

فعلى افتراض ان نسبة التشغيل الكامل من القوى العاملة هي 94%

فـــأنGDP (المحتمـــل) = (الساعات المشتغلة من قبل جميع الافراد عند التشغيل الكامل / ساعات العمل الفعلية من قبل جميع الافراد) × (GDPالفعلي)

= ((94% من قوة العمل) (متوسط الساعات الأسبوعية ×52) / (التشغيل الفعلي) (متوسط الساعات الأسبوعية ×52)) × (GDPالفعلي)

ويمكن اختصار متوسط الساعات الاسبوعية × 52 في البسط والمقام

GDP (الممكن) = (94% من قوة العمل / التشغيل الفعلي) × (GDPالفعلي)

وعلى افتراض ان قوة العمل كان عددها (١٠٠) مليون في سنة معينة، وان التشغيل الفعلي كان (٩٢) مليون ، وGDP الفعلي كان مقداره (٢.١٠٠) مليار دولار.

iاذنGDP (الممكن) = (٩٤مليون / ٩٢مليون) × (٢.١٠٠)مليار دولار

= ١.٠٢ × (٢.١٠٠)

= ٢.١٤٢ مليار دولار

اذن فجوة GDP = GDPالمحتمل – GDPالفعلي

= ٢.١٤٢-٢.١٠٠

= ٤٢ مليار دولار

وهذه الـ (٤٢) مليار دولار ، تمثل الخسارة (التكلفة) الاقتصادية التي تحملها المجتمع ، والتي تعبر عن قيمة انتاج السلع والخدمات التي فقدها المجتمع كنتيجة للأيدي العاملة المتعطلة او لساعات العمل الضائعة .

ومن الأساليب الأخرى التي من خلالها يمكن معرفة التكاليف الاقتصادية للبطالة في عنصر العمل توجد الصيغة التالية(17) :

مجموع الخسارة الاقتصادية للمجتمع بسبب البطالة للافراد = عدد العاطلين عن العمل × معدل دخل الفرد النقدي السنوي × طول المدة (عدد السنوات) التي يكون فيها الفرد عاطلا" عن العمل.

حيث ان متوسط دخل الفرد هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الدخل القومي المتحقق على عدد السكان سنويا" ، ونظرا" لان العاطلين عن العمل لم يساهموا فعلا" في تكوين الدخل فأن التكلفة الاقتصادية (الخسارة) تتمثل بمعدل الدخل الفردي النقدي للعاطلين عن العمل عند حساب الدخل القومي وافتراض مساهمة كل المجتمع في تكوينه ، الذي يمكن ان يكون مقداره اكبر لو استطاع العاطلين الحصول على عمل والمشاركة في تحقيق هذا الدخل .

كذلك يتحمل الاقتصاد تكاليف البطالة عندما يكون هناك تسرب في الاقتصاد يتمثل في زيادة مستويات الاستهلاك للعاطلين عن العمل بسبب وجود نظم إعانات البطالة والفقر والإعانات الاجتماعية الأخرى(18) ، حيث تنخفض حصيلة المدخرات ومن ثم الاستثمارات ، فضلا عن انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية عندما يتم إعفاء الدخول المتأتية من الإعانات من الضرائب،خاصة في البلدان المتقدمة وهناك تكاليف اقتصادية اخرى للبطالة اذا كانت ناجمة عن زيادة العمالة الأجنبية ، حيث يتم تحويل دخولهم الى الخارج وبذلك يتحمل البلد نوع آخر من التسرب النقدي .

أيضا يمكن توضيح التكلفة الاقتصادية للبطالة من خلال ما جاء به الاقتصادي الأمريكي (ارثر اوكن) Arthur Okun ، والذي عرف باسمه قانون اوكن(Okun Law) ، والذي ينص على ان كل ٢% من الانخفاض في GDP عن امكانات ذلك الناتج سيضيف نقطة مئوية الى معدل البطالة فعلى سبيل المثال اذا كانت نسبة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي هي ٩% ، فأن معدل البطالة سيرتفع الى ٤.٥% ، ويوضح (قانون اوكن) العلاقة بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل من خلال ربط التحركات قصيرة الاجل في الناتج المحلي الاجمالي والتغيرات في البطالة وخاصة في فترات الركود الاقتصادي(19) .

ثانيا : التكلفة الاجتماعية والسياسية

قد تكون التكاليف الاجتماعية للبطالة والآثار التي تنجم عنها من اهم المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية، فالبطالة تؤدي الى الجريمة والانحراف والتطرف والعنف وتعاطي المخدرات والتفكك الأسري والهجرة والفقر والانتحار حيث تشير الإحصائيات الى ان ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل(20) .

وعندما تزداد البطالة بمعدلات مرتفعة فان ذلك يشكل تهديدا" للنظم السياسية الحرة والحكومات الديمقراطية التي تصعد الى منصات الحكم بموجب اصوات الناخبين ، خاصة وان تخفيض ومعالجة البطالة هي من اهم المسائل التي تركز عليها البرامج الانتخابية للمرشحين(21) .

ثالثا : قياس البطالة

يوجد عدد من المؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على وضع التشغيل والبطالة وقد تختلف تفاصيل حساب هذه المؤشرات والمقاييس من بلد الى آخر تبعا" لطبيعة او لطريقة الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة وأساليب احتسابها .

ولكن وبصورة عامة فأن اغلب المقاييس والمؤشرات المستخدمة لقياس البطالة في معظم بلدان العالم تتمثل بالآتي(22) :

١- معدل البطالة Unemployment Rate

ويعد من أهم المؤشرات التي تقيس مدى ارتفاع او انخفاض مستويات البطالة ، ويعبر هذا المعدل عن النسبة المئوية للمتعطلين عن العمل (البطالة الى مجموع قوة العمل المتاحة)،ويعد هذا المؤشر الاكثر استخداما في الإحصاءات الرسمية والدولية للتعبير عن نسبة البطالة .

والصيغة العامة له هي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times ١٠٠$$

إجمالي قوة العمل = المشتغلين + العاطلين عن العمل

٢- معدل مشاركة قوة العمل Labour Force Participation-:

وهذا المؤشر يوضح نسبة مشاركة قوة العمل من المجموع الكلي للسكان فوق سن السادسة عشر من العمر ، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على ازدياد ومساهمة السكان في قوة العمل .

وصيغة هذا المؤشر هي :

$$\text{معدل المشاركة} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

٣- نسبة التشغيل Employment Ratio:-

يوضح هذا المؤشر نسبة الاستخدام او المشتغلين من مجموع السكان الفعال اقتصاديا" ، بمعنى ان هذا المؤشر يوضح الوظائف والمشتغلين بصورة فعلية وارتفاع هذا المؤشر يعكس انخفاض معدل البطالة بصورة عامة .

والصيغة العامة لهذا المؤشر هي :

$$\text{نسبة التشغيل} = \frac{\text{عدد الأشخاص المشتغلين}}{\text{السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

٤- معدل البطالة المتزايد (الموسع) Augmented Unemployment Rate

هذا المؤشر يضيف الى معدل البطالة العاملين الذين يغادرون قوة العمل بصورة مؤقتة بسبب الركود ومن ثم يحاولون الدخول مرة الى قوة العمل في فترات الانتعاش والتوسع الاقتصادي ، اي ان هؤلاء العاملين من محتاجي الوظائف(Job – wanters) وتتجلى صعوبة هذا المؤشر في الاحصاءات التي تتعلق في عدد محتاجي الوظائف . وصيغة هذا المؤشر هي(23) :

$$\text{معدل البطالة المتزايد} = \frac{\text{العاطلين + محتاجي الوظائف}}{\text{قوة العمل + محتاجي الوظائف}} \times ١٠٠$$

٥- إحصاءات مكاتب القوى العاملة (IFOS):

من خلال هذه المكاتب يتم تسجيل العاطلين سواء كانوا لاول مرة عندما يحصلون على المؤهل والبحث عن العمل او دخولهم سوق العمل لأول مرة ، او بسبب فقدان اعمالهم

ويؤخذ على هذا المؤشر انه لا يعكس عدد او نسبة العاطلين عن العمل ،لانه ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم لدى هذه المكاتب لاعتقادهم عدم قدرتها على إيجاد وظائف لهم (24).

٦- الاختيار العشوائي لعينات السكان (Random Sampling) :

وهذا المؤشر يتم من خلاله اختيار مجموعات فرعية من السكان بشكل عشوائي حيث يتم مثلاً مقابلة (٦٠) الف اسرة واستجوابها حول تاريخ عملها الحالي وتجمع البيانات شهرياً ويقسم هذا المؤشر السكان الذين تزيد اعمارهم عن (١٦) سنة الى اربع مجموعات هي العاملون ، والعاطلون عن العمل ، وخارج قوة العمل ، والقوى العاملة (25).

وترتبط دقة مؤشرات قياس البطالة بطبيعة التطور التقني والعلمي في أي بلد، حيث ان وجود قاعدة المعلومات السليمة يساعد على اعطاء تقديراقرب الى الواقع لمؤشرات قوة العمل ونسب التشغيل ونسب العاطلين... الخ.

المحور الثالث : الجوانب التطبيقية للبطالة

اولا: البطالة في بعض بلدان العالم

تكاد تكون البطالة الاحتكاكية والدورية والهيكلية هي اغلب انواع البطالة التي تسود في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة التي تتعايش اقتصاداتها مع الدورات الاقتصادية.

وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية (ILO) (26) عام ٢٠٠٤ حذرت فيه المنظمة من ارتفاع معدل البطالة في العالم الى (١٨٦) مليون عاطل عن العمل ، وبمعدل ٦.٢% من اجمالي القوة العاملة في العالم ،وان أهم الأسباب التي ادت الى تزايد معدلات البطالة هي تباطؤ نمو الانتاج وحركات السياحة العالمية بسبب مخاوف الإرهاب ،وكذلك الأوضاع الاقتصادية

والسياسية غير المستقرة في العديد من مناطق العالم، أدت هذه العوامل الى إضافة أكثر من (٥٠٠)الف عاطل جديد الى رقم البطالة القائم.

هذا وقد كانت التغيرات في معدلات البطالة في السنوات الأربع الأخيرة متباينة في معظم بلدان العالم حيث استمرت البطالة في بلدان اوروبا الشرقية او ما يعرف بـ (اوربا الجديدة)عند مستوياتها ٧.٩% ،وبلدان اليورو عند ٨.٤%،وتعد اسبانيا أكثر بلدان اليورو ارتفاعا"في معدل البطالة ١١.٣% وذلك بسبب التغير الهيكلي في الاقتصاد وانتشار الاقتصاد السري وارتفاع اعانات البطالة وجمود اعداد الوظائف .

ويقدر معدل البطالة في الصين ب ٣.٦% من السكان بمعنى ان عدد الايدي العاملة المشتغلة في الصين عام ١٩٩٧ حسب تقديرات البنك الدولي تبلغ (٧٣٦) مليون شخص وان عدد العاطلين هو ٢٧ مليون عامل معترف بهم رسميا" ويضاف ١٥٠ مليون عامل مبعدين بسبب الوظائف الموسمية او أنهم يعملون بالتهريب داخل الاقتصاد غير الرسمي ، وفي ظل حساب البطالة الظاهرة في الإدارة والمؤسسات الحكومية الاخرى فان معدل البطالة يرتفع عام ١٩٩٨ الى حوالي ٢٠% اي ان ١٥٠ مليون شخص في حالة بطالة .

وأكد تقرير منظمة العمل الدولية على ان هناك حاجة لتوفير ٨ مليون وظيفة جديدة خلال ال١٢ سنة القادمة في دول جنوب الصحراء الأفريقية حيث تبلغ معدلات البطالة ١٠.٩%.

ويوضح الجدول رقم(١) معدلات البطالة في بعض البلدان للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

جدول (١)
معدل البطالة في عدد من بلدان العالم %

السنة / القطر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ (*)
منطقة اليورو	٨	٨	٨	٩	٩
الولايات المتحدة	٤	٤.٨	٥.٨	٦	٥.٨
اليابان	٤.٧	٥	٥.٤	٥.٣	٤.٨
المانيا	٧.٨	٧.٩	٨.٦	٩.٩	١١.٨
فرنسا	٩.٣	٨.٥	٨.٨	٩.٣	
اسبانيا	١٤.١	١٣.١	١١.٤	٨.٨	٩.٢
ايطاليا	١٠.٦	٩.٥	٩.٠	٨.٧	٨.٧
بريطانيا	٥.٥	٥.١	٥.٢	٥	٢.٧
كندا	٦.٨	٧.٢	٧.٧	٧.٦	٦.٨
استراليا	٦.٣	٦.٧	٦.٣	٦.٦	٥.٥
روسيا	١٠.٦	٩	-	-	-
تركيا	٦.٦	٨.٤	١٠.٣	١٠.٥	١٢.٤
هنغاريا	٦.٤	٥.٧	٥.٨	٥.٧	٦.١
السلوفاك	١٨.٦	١٩.٢	١٨.٥	١٧	١٩.٣
رومانيا	١١.٢	٩	١٠	٦.٩	٦.٨
ماليزيا	٣.١	٣.٦	٣.٥	٣.٨	
كوريا	٤.١	٣.٨	٣.١	٣.٣	٣.٣
سنغافورة	٣.٥	٢.٨	٤.٣		
الارجنتين	١٤.٧	١٨.١	١٧.٥		
كولومبيا	٢٠.٥			١٣.١	١٥.٣

(*) النصف الاول من السنة:
المصدر:
-IMF: international Financial Statistics, August ,2004 (صفحات مختلفة)

ثانياً: البطالة في البلدان العربية

ان البطالة السائدة في البلدان النامية بصورة عامة ومنها البلدان العربية خصوصاً تكاد تكون مزمنة وذلك لارتباطها بالندرة في عناصر الانتاج التي تساهم مع عنصر العمل بتحقيق الإنتاج ، ويمكن القول ان اغلب انواع البطالة (الهيكلية والمقنعة والموسمية والتكنولوجية والفقر والإقليمية)، وغيرها من الأنواع الأخرى للبطالة تنتشر في البلدان النامية بصورة او أخرى ، وتتشابه اسواق العمل كثيراً في الدول العربية من حيث عوامل الطلب والعرض للعمالة ففي جانب الطلب ادى ضعف الصادرات العربية وتراكم المديونية الخارجية وضعف الهيكل الإنتاجي وتنفيذ برامج التكييف والإصلاح الاقتصادي والتغيرات في أسعار النفط وضعف فاعلية القطاع الخاص الإنتاجية والخدمية وعدم وجود المنا الاستثماري الملائم ادى كل ذلك الى انخفاض في معدلات التشغيل في معظم البلدان العربية .

اما في جانب العرض في سوق العمل فقد تشابهت العوامل ايضاً حيث نلاحظ تزايد معدلات النمو السكاني مما ادى الى تزايد في القوة العاملة والتي لا توجد فرص عمل كافية لهم مما يؤدي الى تعطيل جزء كبير من قوة العمل وبالتالي حدوث البطالة.

ويوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ان معدلات البطالة مرتفعة نسبياً في البلدان العربية ففي النصف الثاني من عقد التسعينات تراوحت نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والعالي ما بين ١٨% في اليمن و٥٥% في مصر ،حيث لازالت مخرجات التعليم لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل ، كذلك يلاحظ تفشي البطالة المقنعة في القطاع الحكومي في معظم البلدان العربية ، فضلاً عن اختلاف مستويات التشغيل بين البلدان العربية بسبب التباين النسبي في الامكانات والموارد وهياكل الاقتصادات الذي انعكس بالنتيجة على تفاوت معدلات البطالة بين هذه البلدان .

وتتفاوت معدلات البطالة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن بصورة عامة تكون مرتفعة بين الشباب من الذكور والإناث ويشكل كل من العراق ومصر اعلى نسبة من العاطلين عن العمل من الشباب تقدر باكثر من ٨٠% و بين ٤٠% و ٦٠% في الاردن ولبنان وفلسطين والجزائر وتونس واليمن ، والسبب الأساسي في كون البطالة في البلدان العربية هي ضمن فئات الشباب الداخلين للعمل لاول مرة ، وهو عدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص عمل ملائمة وكافية للداخلين الجدد للعمل بسبب نقص الاستثمارات وضعف امتلاك المهارات المطلوبة لدى العاملين في هذه الفئات .

هذا وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية للمدة ١٩٩٥/٢٠٠٢ بين ١.١ % كأدنى مستوى في الكويت و٣١ % كاعلى مستوى في فلسطين، كما يوضح الجدول رقم(٢)

وتشير بعض الدراسات الى ان مجموع العاطلين في البلدان العربية يتوقع ان تصل الى(٢٥) مليون عامل عاطل عن العمل في عام (٢٠١٠) بالرغم من ان مجموع العاطلين في الوقت الحاضر هو (١٤) مليون ، فضلاً عن تجاوز معدل البطالة في وسط الشباب في (٢٠) دولة عربية اكثر من ١٥%، وكذلك يقدر عدد القوى العاملة العربية بحوالى (٩٠) مليون ويتوقع ان تصل في عام ٢٠١٠ الى ١٢٥ مليون عامل .

وتشكل العمالة الوافدة احد اسباب البطالة في البلدان العربية وخاصة في البلدان النفطية فعلى سبيل المثال كانت نسبة العمالة الوافدة الى اجمالي القوى العاملة هي ٩٠% في قطر و٨٧% في الامارات و٧٧% في الكويت و٦٠% في البحرين والسعودية و٤٦% في سلطنة عمان. (27)

والأمر المهم في البطالة بالبلدان العربية هو تركزها في فئات الشباب ، وان الأثر والكلفة واضحة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في حالة عدم البحث عن حلول تساهم باحتواء واستثمار هذه العمالة.

ومشكلة البطالة في البلدان العربية هي عدم وجود سياسات التشغيل المناسبة التي بامكانها ان تخلق فرص عمل جديدة ،وذلك لان أسباب البطالة تكاد تتشابه مع النتائج وهو وجود الحلقة المفرغة حيث ان زيادة السكان وانخفاض الدخل وزيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار والاستثمار وانخفاض الطلب الكلي وانخفاض التشغيل تؤدي الى زيادة البطالة.ويوضح الجدول التالي معدلات البطالة في بعض البلدان العربية.

جدول رقم (٢)

معدل البطالة في بعض البلدان العربية لسنوات مختلفة

البلد	السنة	معدل البطالة%										95-2002
		الذكور					الاناث					
		1 9-15	24 -20	59 -25	+ 60	+ 15	19- 15	2 4-20	5 9-25	+ 60	+ 15	
الاردن	2000	3 1.1	22	7.9	3. 4	1 2.3	42. 1	3 9.5	1 5.2	0. 0	2 1	15.3
الامارات	1995	… …	… …	… …	… …	1 .7	… …	… …	… …	… …	2 .4	2.3
البحرين	1991	5 0.1	16. 6	2.2	6. 4	5 .2	68. 9	2 7.1	5. 1	0. 0	1 1.8	3.1
تونس												14.9
الجزائر	1997	… …	…. …	…. …	… …	2 6.9	… …	… …	… …	… …	2 4	27.3
السعودية	2001					1 5						4.6
السودان												17
سورية	١٩٩٨	2 0.3	19. 5	8.5	2. 3	8 .6	19. 6	1 9.8	1 0.3	6	1 0.5	11.7
عمان	1996	5 4.1	22. 1	6.2	2. 3	1 4.2	87. 1	4 6.4	9	0. 0	3 7	17.2
قطر	1997	… …	6.7	1	… …	1 .8	… …	3 6.5	2. 6	0. 0	5 .2	2.3
الكويت	1999	… …	… …	… …	… …	0 .8	… …	… …	… …	… …	0 .7	1.1
لبنان	1997	1 9.1	20. 1	5.1		8 .6	18. 8	1 1.5	3. 9	0. 0	7 .2	8.4
مصر	1998	… …	… …	… …	… …	5 .1	… …	… …	… …	… …	1 9.9	9.2
المغرب	1996	… …	… …	… …	… …	1 5.8	… …	… …	… …	… …	2 3	11.6
موريتانيا												28.9
اليمن	1999	2 1.3	19. 9	9.8	3. 7	1 2.5	12. 7	1 4.6	5. 7	0. 0	8 .2	11.5
فلسطين	1997	3 2.4	19	13. 4	3 6.6	1 7.1	55. 3	2 9.4	1 4.5	2 8.8	2 0.2	31.3
ليبيا	1995	… …	… …	… …	… …	9 .9	… …	… …	… …	… …	1 .7	11.7

المصدر:

١-صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات٢٠٠٣ ٢٠٠٤ الصفحات ٣٥٣ ٢٦٢

٢-منظمة العمل العربية (ALO) ،الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية،العدد الخامس،٢٠٠١.

ثالثاً : البطالة في العراق

بدأت الاتجاهات التصاعدية لمعدل البطالة في العراق منذ الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغت ٥% عام ١٩٨٧ ثم وصلت الى ١٧% عام ١٩٩٧ و٢٨% عام٢٠٠٣.

ومن الواضح ان أسباب البطالة في العراق تعود الى الوضع غير الاعتيادي الذي عايشه الاقتصاد العراقي طيلة اكثر من ثلاثة عقود من الزمن المتمثلة بظروف الحروب والحصار، وتفاقم وضع البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على اثر الخراب الذي الحقته الحرب بالعديد من العناصر الاقتصادية واهمها العنصر البشري ، الذي أصبح متعطلاً عن العمل خاصة بعد حل وحدات الجيش والشرطة وانحسار الأنشطة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية سواء الإنتاجية او الخدمية ، فضلاً عن التزايد في معدلات نمو السكان التي ساهمت هي الأخرى بخلق ضغوط على إيجاد فرص عمل كافية ،

وبالرغم من عدم وجود الإحصاءات الكافية التي تحدد معدل البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الا ان بعض الدراسات(28) أوضحت ان تقديرات الامم المتحدة للبطالة في العراق تبلغ ٧٢% للفئات العمرية من (١٨-٥٥) عاماً ، بينما تشير تقديرات وزارة التخطيط الى ان معدل البطالة يقدر بـ ٣٠% من القوى القادرة على العمل.

وفي دراسة للجهاز المركزي للإحصاء ودائرة تخطيط القوى العاملة وبالتعاون مع دائرة العمل والضمان الاجتماعي في وزارة العمل تم اجراء مسح للبطالة وفق مؤشرات منظمة العمل الدولية (ILO) اتضح ان معدل البطالة بين السكان في العراق بعمر (١٥)عام فاكثر بلغ ٢٨.١% للذكور والاناث وبلغ معدل البطالة للذكور ٣٠.٣% وللنساء ١٦% اما معدل البطالة في المناطق الحضرية فقد بلغ ٣٠% وفي المناطق الريفية ٢٥.٦% اما معدلات البطالة على مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة ذي قار اعلى معدل بلغ ٤٦.٢% للذكور والاناث.

ومن خلال نفس المسح الذي تضمن عينة مكونة من (٢٤٩٠٠) عائلة أي (١٥٣٣٤٨) شخص في معظم انحاء العراق باستثناء محافظات (السليمانية واربيل ودهوك) بلغ معدل البطالة في محافظة الانبار ٣٣.٣% والبصرة ١٥.٥%وفي كربلاء ١٤% للجنسين (الذكور والاناث).

اما البطالة المقنعة فيوضح تقرير المسح ان معدل البطالة المقنعة الناجم عن قلة ساعات العمل بلغ ٢٣.٥% للذكور والاناث وبلغ المعدل الناجم عن انخفاض الكفاءة ٥.٦% اما معدل البطالة المقنعة الناتج عن انخفاض مستوى الدخل بلغ ٢١.٢% للجنسين. ويوضح التقرير ايضاً ان معدل النشاط الاقتصادي بلغ ٤٤.١% للجنسين (٧٣.٧% للذكور و ١٤.٢% للاناث)، كانت نسبة المناطق الحضرية ٤١% والمناطق الريفية ٤٩.٩% وسجلت محافظة واسط اعلى مستوى لمعدل النشاط الاقتصادي حيث بلغ ٥٨.٤% للجنسين(٧٩.٨% للذكور و ٣٦.٨% للاناث)، بينما سجلت محافظة نينوى ٣٨.٥%) للجنسين كانت حصة الذكور ٧٢% والاناث ٥% وقد قدرت بعض الدراسات معدل البطالة في العراق بين ٥٠%- ٥٣% من اليد العاملة، وهناك دراسات غير رسمية أوضحت ان معدل البطالة يقدر بـ ٦٥% ، وفي جميع الأحوال فأن مستوى البطالة في العراق يعد مرتفعاً بصورة كبيرة ويتطلب تهيئة منا استثماري من اجل تفعيل نشاط القطاع الخاص بصورة أساسية في ظل البطالة المقنعة التي تعاني منها معظم القطاعات الاقتصادية الحكومية.

وتتضح اتجاهات سياسة التشغيل في العراق(29) خاصة على المدى القريب في تهيئة وخلق فرص العمل من خلال برامج تهدف الى تشغيل العاطلين في نشاطات مفيدة وخلال وقت قصير وبدون تكاليف اضافية كذلك التوجه نحو تطوير المهارات من اجل خلق فرص عمل دائمية، وانشاء برامج التمويل الصغيرة التي تهدف الى مساعدة المستثمرين الصغار من خلال تقديم قروض صغيرة لسد احتياجاتهم العاجلة حيث يمكن ان تنفذ هذه البرامج من خلال القطاع المالي والمصرفي، وكذلك تقديم تسهيلات مالية لغرض دمج المهاجرين والمهجرين في المجتمع وكذلك المساهمة في تاسيس منافذ تمويلية لدعم المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني لغرض تدريب الشباب في مجالات المحاسبة والادارة والرقابة والتجهيز.

ونعتقد وفي ضوء توجهات السياسة الاقتصادية العامة للدولة وهي التحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك الامر من خصخصة بعض او اغلب المنشآت الاقتصادية العامة فانه سيترتب على ذلك امكانية الاستغناء عن عدد غير قليل من العمال العاملين في هذه المنشآت وينجم بالتالي تزايد لمعدلات البطالة المرتفعة اصلاً، وهو ما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ سياسات الخصخصة، حيث يمكن التخفيف من حدة الآثار الناجمة من خلال التركيز على خصخصة المنشآت كثيفة راس المال في المدى القصير وكذلك زيادة الاستثمار في المشاريع التي تتطلب كثافة في الايدي العاملة.

المحور الرابع: الإجراءات المناسبة لمواجهة البطالة

نظراً لان البطالة تتأصل في طبيعة وتركيب هياكل معظم الاقتصادات فان اغلب الإجراءات التي يتم اتخاذها لاتسعى الى القضاء نهائياً على البطالة وإنما تدنية معدلاتها، وبالرغم من ان تحقيق التشغيل الكامل هو حالة مثالية، إلا انه يقر بوجود البطالة بمعدلات أو مستويات منخفضة، وبالتالي فأن الصعوبات التي تواجه معالجة مشكلة البطالة تتأتى من تعدد العوامل المسببة واختلاف أنواع البطالة ، وبصورة عامة فأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة تتخذ شكلا مما يأتي :-

١- على المستوى الدولي بادرت منظمة العمل الدولية (ILO) ومنذ الدورة الأولى لها بإصدار اتفاقية البطالة في عام 1919 في واشنطن، وكذلك اتفاقية وتوصية ضمان تعويض أو بدلات للمتعطلين رغم إرادتهم عام 1934، وتوصية البطالة (للأحداث) عام 1935، وتوصية ضمان الدخل عام 1944، واتفاقية المستويات الدنيا للضمان الاجتماعي عام 1952، واتفاقية وتوصية سياسة العمالة عام 1964، واتفاقية وتوصية تنمية الموارد البشرية عام1975، واتفاقية إدارة العمل عام 1978، وتوصية إدارة العمل عام 1978، وتوصية سياسة العمالة (أحكام إضافية) عام 1984، واتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة عام1988، وغيرها من الاتفاقيات التي تهدف الى تقديم مقترحات لمكافحة البطالة ومعالجة آثارها من خلال إنشاء مكاتب العمل او التشغيل العامة والخاصة التي تحصل على كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبطالة ، وكذلك اقامة أنظمة مناسبة للتأمين ضد البطالة والمساواة في المعاملة جميع الأشخاص دون تميز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الديانة أو الرأي السياسي أو الانتماء الوطني أو الجنسية أو الإعاقة أو العمر.

٢- كذلك يوجد ميثاق منظمة العمل العربية (ALO) ، الذي ينص على ضرورة وضع حد أدنى للأجور يكون كافيا لتوفير الضروريات للعامل وأسرته .

٣- استخدام موازنة القوى العاملة التي تهدف الى تحقيق الموائمة بين المعروض والمطلوب من الأيدي العاملة، وكذلك الموازنة في تحقيق احتياجات فروع الاقتصاد المختلفة من القوى العاملة.

٤- يتم مواجهة البطالة الدورية والإجبارية من خلال زيادة الطلب الفعال من اجل زيادة وتوسيع فرص العمل التي تتناسب مع الطبيعة الدورية للاعمال.

٥- ضرورة تطوير مناهج التعليم بما يتناسب وحاجات المجتمع، فضلا عن محاولة تقليص إعداد المتسربين من التعليم حيث يشكلون إضافة إلى إعداد المتعطلين عن العمل.

٦- الإجراءات التي تتخذ لمواجهة أو الحد من البطالة الاحتكاكية فهي تتمثل بالسياسات التي تهدف الى زيادة قدرة العاملين على التحرك من منطقة الى اخرى (جغرافيا) ، او زيادة قدرة العاملين (حرفيا أو مهنيا) من خلال اعادة التدريب وتقديم المنح وتوفير التسهيلات المناسبة ، والتأكيد على زيادة وتحديث مهارات العاملين بالشكل الذي يتلائم مع التطورات التكنولوجيه .

٧- ويتم مواجهة البطالة الإقليمية من خلال زيادة وتوزيع مجموع الطلب على القوى العاملة المتعطلة في جميع المناطق و الأقاليم، أي عدم تركز المشروعات والصناعات في منطقة محددة او اقليم محدد.

٨- اتباع السياسات الاقتصادية التي من شأنها الحد من اتجاه معدلات الأجور نحو الارتفاع وربط ذلك بمستوى الإنتاجية، وان يتم تعديل هيكل الأجور باستمرار لصالح الفئات ذات المهارات النادرة والتأثير الأكبر في العملية الإنتاجية.

٩- البعض يرى ان احدى الوسائل في معالجة البطالة هي اختيار التجنيد الإجباري (الإلزامي) في القوات المسلحة وهو نوع من الطلب على العمل من قبل القطاع العام لخدمات الدفاع الوطني والقومي ويكون منخفض الأجر ويؤدي الى التدريب والانضباط ولكن ينتقد هذا الأجراء كونه إجباري.

١٠- ضرورة تحديد الحدود العليا والدنيا لسن العمل من اجل إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن اعداد العاطلين عن العمل وكذلك قوة العمل .

١١-ربط عملية الاستيراد من الدول الصناعية بإقامة صناعات ذات امتياز في الدول المستوردة من اجل خلق وظائف جديدة فضلا عن زيادة الطاقة الإنتاجية في مشاريع معينة كالمواد الغذائية والمكائن والآلات واللادوات الاحتياطية.

١٢- ضرورة استخدام التكنولوجيا التي تساهم في زيادة فرص العمل الجديدة .

١٣- استخدام سعر الفائدة كأداة لمواجهة البطالة ، كما هو الحال في بلدان اليورو ، حيث يتم التدخل في سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمارات وخلق مزيد من فرص العمل ،كذلك يساهم وجود العملة الموحدة في زيادة حركة العمالة بين البلدان الأعضاء في ظل شفافية الاجور التي تؤدي إلى تقارب مستوياتها .

١٤- اختيار أسلوب الإنتاج الأكثر ملائمة لواقع النشاط الاقتصادي، ففي البلدان النامية التي تتسم بارتفاع نمو السكان فيها، يفضل استخدام أسلوب الإنتاج كثيف العمل في المشاريع الإنتاجية والخدمية وذلك لانخفاض تكلفة العاملين ، فضلاً عن إيجاد اكبر عدد من فرص العمل للعاطلين ،وتتمثل هذه بمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية والصناعات المكملة التي ترتبط معها.

١٥- ضرورة مساهمة القطاع الخاص (بالنسبة للبلدان النامية) في إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال تهيئة الظروف الملائمة للنشاط الاستثماري في القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال والتقنيات التي تساعد في توسيع فرص العمل .

١٦- ضرورة القيام بعمليات تمويل للمستثمرين في المشاريع الصغيرة من اجل سد احتياجهم القصيرة الاجل وذلك بهدف زيادة فرص العمل والتشغيل .وذلك من قبل المؤسسات المالية والمصرفية بشروط ميسرة.

١٧- العمل على ضمان حقوق المتعطلين عن العمل لأسباب خارج سيطرتهم من خلال انظمة التأمين ضد البطالة التي تساهم في تمويلها الحكومات وأصحاب العمل وأحيانا العاملين أنفسهم ، ولكن يجب ان لا تتحول هذه الآلية الى اداة لتشجيع الاستمرار في البطالة ، ويوجد نظام التأمين على البطالة في كل من الولايات المتحدة واغلب البلدان الأوربية وفي البلدان العربية تقوم مصر بتشجيع الصناعات الصغيرة من خلال (الصندوق الاجتماعي المصري) الذي يوفر فرص عمل عديدة للمواطنين ، وفي الكويت يتم دعم برامج تقديم حوافز للقطاع الخاص لتشجيع التشغيل ، وفي الاردن يوجد برنامج (حزمة الأمان الاجتماعي الأردني)لمواجهة الاثار السلبية الناجمة عن التحولات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي .

١٨- تبني بعض قوانين العمل التي تعالج البطالة من خلال تحديد حد اقصى لساعات العمل في الاسبوع ، وفي حالة زيادة عدد الساعات عن هذا الحد تفرض اجور عالية ، مما يؤدي الى قيام صاحب العمل بزيادة عدد المشتغلين لأن ذلك الامر ارخص بالنسبة له من التكاليف المرتفعة للأجور على الساعات الإضافية .

١٩- نظراً لارتباط السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية باتجاهات تصاعدية للتضخم في معالجة البطالة ، فانه ينصح غالباً بالتركيز على برامج تدريب القوى العاملة خاصة في ظل التغيرات الهيكلية لمعظم الاقتصادات ، كذلك اتباع سياسة اجور تتناسب مع الواقع الاقتصادي للبلد ، كذلك تفعيل مكاتب التشغيل العامة لأتاحة الفرصة لاكبر عدد من العاطلين للإطلاع على فرص العمل المتاحة .

وفي الواقع ان المعالجة الفعلية للبطالة مهما كان نوعها يعود بالأساس الى التعرف على مسببات البطالة حتى تكون المواجهة أكثر فاعلية وتأثيراً، ولأنه بغير ذلك فان استمرار البطالة وديمومتها سيكون طويلاً وتبقى البطالة مشكلة.

المصـادر والهوامـش

(1).انظر

- د.علاء شفيق الراوي،د عبد الرسول عبد جاسم: اقتصـاد العمل الطبعـة الأولـى ،بغداد ،١٩٨١، ص٤٤.

وكذلك انظر:

-P. SINCLAIR: Unemployment; Economic theory and Evidences,Basil Blackwell, 1st. uk, 1987. p.38.

(2) . انظر في ذلك:

- ج.د، ورسـك: البطالـة- مشـكلة سياسـية اقتصـادية،ترجمة د. محمد عزيـز، - د. محمد سـالم، منشورات جامعة قاريونس –بنغازي، ط١ 1997،ص 20 .

- R.G.EHRENBERG and R.S. SMITH; Modern Labor ; Economics; theory and public policy, Addison-Wesley, 7th. Ed.USA,2000,ch.15,p.560.

- A.G. Blomovist and others; Economics,3rd,ed Macgraw-hill, Canada,1990,p.128.

(3). P.SINCLAIR; unemployment-Economics . Theory,op.cit.p.1.

(4). P.A. SAMUELSON and W.D.Nordhouse;Economics 12th Macgraw Hill, Singapore 1985 .p.209.

(5) د. علاء شفيق، د. عبد الرسول عبد جاسم : اقتصاد العمل،مصدر سابق ص٦٢.

(٦).د. طارق العكيلي: البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية بين البعد الاقتصادي والبعد المؤسسي السلوكي، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 7 1982ص .76

(7) -Griffiths and S.Wall; Applied Economics 7th. Ed. Longman, England, 1997, p.494.

(8) للمزيد من التفاصيل حول انواع البطالة انظر المصادر التالية:

- ج. د. درسك :البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، مصدر سابق،ص 22 -26 .

- A. Blomqvist and others ; Economics, op.cit. p.125-127.

- D.N. Hyman; Economics,op.cit.p.p.502.503.

- R.G. EHEBERG; Modern labor Economics,op.ct p.566.

- A. Griffiths and S.Wall; Applied economics, op.cit.p.497-505.

(9). د. اسماعيل محمد هاشم : التحليل الكلـي والدورات التجاريـة،دار الجامعـات المصـرية، الاسكندرية.1973،ص 234.

(10). د.طارق العكيلي: البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية،مصدر سابق، ص 79 .

(11). سمير عبده: البطالة المقنعة في الوطن العربي، دارطلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص 17.

(12). ضـياء بـاقر الموسـوي: افكـار حـول البطالـة المقنعـة، مجلـة البحـوث الاقتصـادية والادارية ،جامعة العدد/3 ،1973،ص 152-١٦١.

(13). د. طارق العكيلي: البطالة الهيكلية، مصدر سابق، ص 76-78.

(14). انظر:

- I.H. Rima; development of economic analysis, 6th.ed Routled pub. London, 2001,p.455.

- يوجين أ.ديوليو: النظريـة الاقتصـادية الكلية،سلسلة ملخصـات شوم، ترجمـة د. محمد رضا العدل.

- د. حمدي رضوان، دار ماكجروهيل للنشر،القاهرة، 1982، ص199.

- د. طارق العكيلي : تخطيط الموارد البشرية مصدر سابق، ص 55.
- International Labor organization (ILO): unemployment among youth in India, Employment and training, paper No.36, 1st. published, New Delhi, 1998.p.8.
- كيث هارتلي،وكلم تسدل: السياسة الاقتصادية الجزئية،ترجمة د.عبد المنعم السيد علي،دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل ١٩٨٨ ، ص ٣٨١ .
انظر في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر: (15) -
-A.Griffiths and S.Wall:Applied Economics,op.cit.p.p.505-508.
-مايكل ادجمان:الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة،ترجمة محمد ابراهيم منصور،دار المريخ للنشر-الرياض، ١٩٨٨ ،ص٣٣ ٣١٣.
باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد-وجهة نظر النقديين،ترجمة د.طه عبد الله،ود.عبد الفتاح عبد الله- دار المريخ للنشر ،الرياض،١٩٨٧،ص٦١٠-٦١٧.
-د.سامي خليل:النظريات والسياسات النقدية والمالية،شركة كاظمة للنشر،ط١،الكويت، ٨٢ ص٢٠٠.
- S.C.R.Munday:Current Developments in Economics,Macmillan Pres.ltd.1st.ed.NEW YORK,1996,P.P(189-200).
(16) -M.H.Spencer and O.M.Amos:Contemporary Economics,worth publishers,8th.ed.,USA,1998,p.144.
(17). د.علي الراوي:البطالة ومهمات السياسة التشغيلية في العراق،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،العدد٣٤،بغداد،٢٠٠١،ص٢
(18)-W.J.Baumol and A.S.Blinder: Economics,7th.ed.dryden press, New Yourk,1998,p.538.

.انظر(19) :
-D.Salvator and E.A.Diulio: Theory and problems of principles of economics, 2nd.ed.Mcgraw-hill-co.USA,1996,p.75
-P.A.Samouleson:op.cit.p.187.
(20). قراءة في عالم الشباب ،البطالة. -w.w.w.albalagh org.youth.2002
(21). د.علي الراوي: البطالة.....،مصدر سابق، ص ٢٤.
(22) .انظر:
-A.G.Blomovist and others: Economics ,op.p.123.
-مايكل ادجمان: الاقتصاد الكلي،مصدر سابق٤٣٥.
-M.H.Spencer and O.M.Amos: contemporary economics,op.cit.p.141.
-M.Parkin and others:economics,op.cit.p.703.
.B.L.Ritholtz: Augmented unemployment (rate,http://tapsnewstory.filetap.com.the big picture,2004,p.4.
(24) . د.ايهاب سلام: مشكلة البطالة ...المحددات والاثار ،ملفات الاهرام،العدد(١٢٦)،اذار،٢٠٠٢.
(25)-P.A.Samuleson: economics,op.cit.p.209.
(26). الأمم المتحدة تحذر من ارتفاع البطالة في العالم Cnn.arabic.com.atime warner
٤١. مارك مانجان (M.Mangin) : منظمة البطالة الدولية - w.w.w.mondiploar.com

٤٢. تم الاعتماد في موضوع معالجات البطالة على المصادر السابقة، فضلا"عن المصادر التالية:

-منظمة العمل الدولية: فهرس حقوق الانسان ،مجموعة صكوك دولية ،المجلد الأول ،الأمم المتحدة ،نيويورك،١٩٩٣،ص٦٤٧.

- مغاوري شلبي :اليورو والاثار، زهراء الشرق للنشر ،القاهرة،٢٠٠٠،ص ٩٧.

- د.احمد ابو الشامات :رأي في اسباب البطالة ومقترحات بخصوص معالجتها ،معهد أخبار الشرق

،www.thisissyria.net. دمشق ٢٠٠٢.

(27)- د.مسفر بن عتيق الدوسري :بعض الاثار الاقتصادية للبطالة والإعانات المالية المتعلقة بها ،جمعية البر الخيرية ،الرياض ٢٠٠٣.

- عمرو محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ١٩٧٢ ،ص ٣٢٠.

(28). لمزيد من التفاصيل عن البطالة في العراق انظر:بحث د.علي الراوي: مصدر سابق،ص١٩.وكذلك:

- كاظم حبيب:ملف خاص عن البطالة في العراق ، w.w.w.iraqiamericn,org,p.2,2oo4

- اخبار اقتصادية ،دراسة رسمية عراقية:نسبة البطالة فاق ٥٠% من اليد العاملة، w.w.w.alburaq.net,news,gfm,2004

(29) د. مهدي الحافظ، خلاصة خطة الاصلاح الاقتصادي والنهوض الاجتماعي(استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧)